تصوير وإعداد
مكتبة الأدب المغربي
25.09.2015

اللغة والمنطق

مدخل نظري

الدكتور أبو بكر العزاوي

اللغـــة والمنطـــق
مدخـــل نظـــري

الدكتور أبو بكر العزاوي

اللغـــة والمنطـــق
مدخـــل نظـــري

خاص بمكتبة الأدب المغربي
جامعة السلطان مولاي سليمان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بني ملال

المؤلف : الدكتور أبو بكر العزاوي
اسم الكتاب : اللغـــة والمنطـــق - مدخـــل نظـــري
رقم الايداع القانوني : 2014MO0703
ردمك : 978-9954-33-157-6
السنة : 2014
المطبعة : طوب بريس الرباط
للتواصل مع المؤلف :
Azzaouiboubker@yahoo.fr

مقدمة

لقد خصص هذا الكتاب لموضوع اللغة والمنطق، وعرضنا في الفصل الأول منه لمجمل التصورات والآراء التي قدمت بخصوص هذا الإشكال من قبل اللغويين والمناطقة وفلاسفة اللغة من أمثال نحاة بور رويال (Port Royal) وريشار مونتغيو (R. Mongague) وجان بليز غريز وجورج لايكوف وأزفالد ديكرو وجان كلود انسكومبر (J.C.Anscombre) وغيرهم. فمن هؤلاء من كان يتصور ان هذا النسق الرياضي أو المنطقي أو ذاك، ليكن المنطق الكلاسيكي أو منطق القضايا أو منطق المحمولات من درجة أولى أو المنطق التأليفي، يشكل البنية العميقة للغات الطبيعية، فدفعه هذا التصور إلى البحث عن المنطق في اللغة من خلال المقارنات اللغوية المنطقية. ومن هؤلاء من رفض تطبيق الأنساق المنطقية والرياضية على اللغة الطبيعية، ورفض بالتالي القول بتماثل هذين النسقين، وكان هدفه ايجاد واكتشاف منطق للغة. ولقد حاولنا في هذا الفصل، أن نبرز خصائص اللغات الطبيعية من جهة،وخصائص اللغات الصورية من جهة أخرى، وقدمنا بعد ذلك، تعريفاً مقتضباً لبعض النماذج المقترحة في مجال المنطق الطبيعي.

وإذا كان الفصل الأول من هذا الباب نظرياً إلى حد كبير، فإن الفصول التي تلته ذ حت منحى تطبيقياً. فقد خصص الفصل الثاني للمقارنة بين الروابط اللغوية والروابط المنطقية، وكان الهدف من هذه المقارنة أن نبرز بعض الاختلافات القائمة بين هذين النمطين من الروابط.

أما الفصل الثالث فهو مخصص لدراسة الاستلزام اللغوي والاستلزام المنطقى، فإذا كان هناك نمط واحد من الاستلزام المنطقي ،وكان هناك رابط واحد ووحيد لتحقيق هذه العلاقة، فإن الاستلزام اللغوي يتميز بتعدد أنماطه وأدواته، وتنوع قضاياه وإشكالاته، ومرد هذا بطبيعة الحال إلى الاختلاف الجوهري القائم بين اللغات الطبيعية واللغات الإصطناعية.

ودرسنا في الفصل الأخير من هذا الباب، موضوع النفي والتسوير، وخصوصاً علاقات الحيز ومجال التأثير. وبعد أن بيّنا جوانب القصور في فرضية ترتيب العوامل المنطقية في السطح، التي تبناها ودافع عنها جورج لايكوف، وهي الفرضية المعتمدة في مجال المنطق، انتقلنا إلى اختبار فرضيات أخرى، من خلال تطبيقها على معطيات اللغة العربية. وقدمنا، في هذا الإطار، بعض الآراء والمقترحات الشخصية.

الفصل الأول

من المنطق في اللغة إلى منطق اللغة

1- المنطق واللغة:

هناك ثلاث مقاربات ممكنة لدراسة العلاقة القائمة والموجودة بين المنطق واللغة:

أ- **المقاربة الأولى،** ويدعوها ديكرو بالمقاربة الاختزالية (reductionniste)، تتمثل في الاعتقاد أن هذا النسق المنطقي أو الرياضي الموجود حالياً أو ذلك يشكل البنية العميقة للغات الطبيعية[1]. وبعبارة أخرى، فإن هذه المقاربة تتمثل في إعادة تركيب وتكوين المعطيات اللغوية انطلاقاً من نظرية منطقية أو رياضية معينة، واختزال اللغة إلى هذا النموذج المنطقي الرياضي المبنى قبلا.

وهذه المقاربة يمكن ان تتخذ شكلين اثنين[2]:

1. **الشكل الأول:** يتمثل في معالجة الوقائع والمعطيات اللغوية، بل تزويرها أحياناً، حتى تصبح قابلة لأن توصف بواسطة الرسم أو الخطاطة المنطقية الموضوعة قبلا. ونجد أنفسنا هنا أمام عمل مجاني واعتباطي لا يفيدنا في شيء ولا يضيف إلى معرفتنا بظواهر اللغة أي جديد.
2. **الشكل الثاني:** يتمثل هذا الشكل في تصنيف المعطيات اللغوية وتوزيعها ضمن صنفين أو فئتين من الظواهر: المعطيات التي تندرج في الخطاطة (Schéma) المنطقية والمعطيات التي لا

تندرج فيها، وتعتبر الظواهر التي لا تندرج في الخطاطة أو النموذج ظواهر اصطناعية وثانوية بالقياس إلى الآخرى التي هي أكثر أهمية. ومن نتائج هذه العملية إدراج تراتبية داخل الواقع اللغوي.

ويندرج نحو بور رويال (Port-Royal) والأنحاء العامة والأنحاء الفلسفية والعقلانية التي ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر في هذا النمط من المقاربة لعلاقة المنطق باللغة. فنحاة بور رويال مثلاً، يعتقدون أن القواعد التي تحكم بناء الأقوال في اللغات الطبيعية تستجيب لضرورات الفكر المنطقي، وأنها تفسر بمقتضى هذه الضرورات. وسيجعلنا هذا الموقف نتصور ان كل الوحدات الدالة في اللغة (مورفيمات، كلمات ...) تطابق عناصر ذهنية أو عقلية مختلفة، ونتصور كذلك أن القوانين التي تحكم عملية الضم والتأليف بين هذه الدوال، داخل الجمل والأقوال، هي نفسها القوانين المنطقية التي تحكم الربط بين العناصر الذهنية في حكم ما (jugement)[3].

ويمكن توضيح هذا الموقف بأمثلة عديدة. فنحو بور رويال، مثلاً، يذهب إلى أن كل قول تام، في لغة طبيعية ما، هو تعبير عن حكم ما، ولكي نفهم تنظيم هذا القول، ينبغي أن نكون قد درسنا الحكم أو القضية المعبر عنها داخل هذا القول.

ومعلوم ان كل حكم يتمثل في اثبات شيء ما بخصوص موضوع معين، أي الحديث عن موضوع معين، وإسناد خاصية معينة إليه.

وهذا التحليل، كما يقول ديكرو، لا يقوم على اعتبارات لغوية، ولكنه يعتمد على تفكير منطقي بخصوص الحكم. واذا تبنينا هذا التحليل، فسنقول إن كل قول تام في لغة طبيعية ما يتضمن العناصر الثلاثة التي يتكون منها الحكم نفسه، أي الموضوع والمحمول والفعل، والفعل هو الذي يمكننا من إثبات اتصاف الموضوع بخاصية أو صفة معينة[4].

لكن هناك انتقادات يمكن ان توجه إلى هذا الموقف. ونحاة بور رويال، وخاصة أرنولد Armauld ولانسلو Lancelot يعلمون ان عدداً كبيراً من الجمل والأقوال لا نجد فيها كل هذه العناصر، أي أنها لا تطابق هذه الخطاطة.

فهناك أقوال في اللغة اللاتينية لا يذكر فيها الموضوع أو الفاعل مثل: "pluit" وهم يجيبون على هذا الانتقاد بقولهم إن هذه الأقوال تتضمن فاعلاً ضمنياً أو مضمرا. وسيكون أصل القول السابق جملة من قبيل "Deus pluit" أو "natura pluit"[5]، ويمكن إيراد مثال أخر لهذا النمط من الأقوال، تمثله الجملة التالية: "Le chien court" فهذا القول لا يتضمن العناصر الثلاثة، أي الموضوع والمحمول والفعل. ويجيب نحاة بور رويال بقولهم: إن هذا المثال ليس إلا اختصارا للقول التام "Le chien est courant"[5].

وننتقل إلى مثال آخر يبين لنا كيف كان نحاة بور رويال يفسرون الظواهر التركيبية انطلاقاً من ضرورات واعتبارات منطقية، ومن أين جاءت تسمية النحو الذي اقترحوه بـ "النحو المعقلن أو العقلاني Grammaire raisonnée.

نوضح هذا بالأقوال التالية:

Le vent soufflait avec violence

Le vent soufflait avec une violence qui faisait peur.

Le vent soufflait avec violence qui faisait peur.

ويمكن أن نتساءل: لماذا كان المثالان الأول والثاني سليمان، وكان المثال الثالث لاحنا؟ والسبب في ذلك، أن اللغة الفرنسية تفرض وضع أداه تعريف أو تنكير قبل الأسماء التي تكون موصوفة بواسطة جملة صلة. وقد حاول أرْنولد ولانسلو بيان أن هذه القاعدة التركيبية تعكس وتطابق قاعدة منطقية.

فالاسم الذي يوظف معزولاً ومستقلاً عن أي أداة تعريف أو غيرها، يشير إلى مفهوم أو تصور أو فكرة عامة، ولا يشير إلى الموضوعات إلا إذا تقدمه اسم إشارة أو أداة تعريف أو سور كلي أو جزئي إلى غير ذلك[7].

إن الذي دفع نحاة بور رويال وغيرهم إلى تبني هذا الموقف، وإلى تصورهم لهذا النمط من العلاقة بين اللغة والمنطق هو أنهم يعتبرون أن اللغة تعبير عن الفكر وتمثيل له بل هي صورة له بالمعني الأكثر حسية وملموسية. فتنظيم الجملة يعكس تنظيم الفكرة وهو صورة لها، والجملة تشبه الفكرة المعبر عنها، وهي لوحة مصغرة لها[8].

وننتقل إلى نمط ثان من الأمثلة يوضح لنا هذه النزعة اللوجيستيقية الاختزالية. ونجده عند اولائك الذين يسندون إلى كلمات اللغة أو إلى بعض الروابط مثل: إذا، إن، أو، الواو...؟ إلخ قيمة منطقية ثابتة.

وقد انتقد ديكرو هذا الموقف وكتب بهذا الصدد "سنأخذ Et كمثال أول يبدو أن الخصائص المنطقية التي يسندها Et إلى الأقوال التي يندرج فيها بسيطة للغاية. ويمكن أن نستنتج من القول (المائدة كبيرة ومربعة)، في آن واحد، أن المائدة كبيرة وأن المائدة مربعة. إن"Et" يعطينا إذن إمكانية أن نستنتج من "س هو ص و ز":

1- س هو ص و2- س هو ز. ولكن يحصل أن لا تكون لـ Et هذه الوظيفة. وقد كان السفسطائيون يقومون بجمع هذه الأنواع من الشذوذ (Irrégularités) وفي زماننا هذا، فإن فلاسفة مدرسة أكسفورد الأنجليزيون، يعتبرون أن من المهام الأساسية للفلسفة استخراج هذه الظواهر الغريبة في استعمال الأدوات المنطقية.[9]

ويمكن التمثيل لما تقدم بمثال شهير نورده كالتالي:

- العلم أخضر وأحمر

إذا درسنا هذا المثال، ودرسنا خصائص الربط الذي يتضمنه، فسنجد أنه مخالف للمثال السابق "المائدة كبيرة ومربعة" فهو لا يسمح لنا أن نستنتج منه أن العلم أحمر أو أنه أخضر. وقد اعتمد اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي (1966) والرياضي الفرنسي روني طومRené Thom وآخرون هذا المثال أيضاً ليبينوا أن الروابط اللغوية لا يمكن اختزالها إلى الروابط المنطقية.[10]

ويمكن أن نقول الشيء نفسه إذا درسنا رابطا آخر من قبيل "إن" و"إذا"، وحاولنا ان نصف سلوكه واستعمالاته العديدة انطلاقاً من قيمته المنطقية. فإذا وجدنا أن مثالاً من قبيل:

- إذا نزل المطر فالأرض مبللة.

يبدو مماثلاً للاستلزام الرياضي أو المنطقي، بدليل أنه يقبل أن نطبق عليه قانون عكس النقيض (loi de contraposition) الذي مفاده أنه إذا كان المقدم يستلزم التالي، فإن نفي التالي يستلزم نفي المقدم، ونرمز له بهذا الشكل:

إذا أ ، فإن بـ

لكن لا - ب، إذن لا - أ

وإذا طبقنا هذا القانون على المثال السابق فسنقول: - إذا لم تكن الأرض مبللة، فإن المطر لم ينزل

ولكن الواقع، أ ن هنالك أمثلة عديدة وكثيرة جداً لا يكون فيها للرابط هذه القيمة المنطقية، ولا يخضع فيها للقانون المنطقي الذي سبق ذكره، مع أ نها أمثلة عادية وطبيعية جداً.

ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى المثاليين التالين:

- إذا كنت جائعاً فالطعام على المائدة

-إذا حضر زيد، فلن استقبله

إن الرابط "إذا" الوارد في هذين المثالين، لا يتضمن القيمة المنطقية التي نجدها في الرابط المنطقي "-->" الذي ينتمي إلى منطق القضايا، وهذان المثالان لا يقبلان عكس النقيض. فلا يمكن ان نقول:

* إذا لم يكن الطعام على المائدة، فلأنك لست جائعاً

ولا يمكن أن نقول كذلك.

* إذا لم تكن جائعاً، فالطعام لا يوجد على المائدة.

لأننا نعلم أن الطعام موجود على المائدة، سواء أكان المخاطب جائعاً أم لم يكن كذلك. والشيء نفسه ينطبق على المثال الآخر.

فلا يمن أن نقول بتاتاً:

* إذا لم أستقبل زيداً، فلأنه حضر.

* إذا استقبلت زيداً، فلأنه لم يحضر.

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا، في هذا الإطار، هو كالتالي: كيف سيجيب أصحاب هذا الموقف اللوجستيقي الاختزالي على هذه الانتقادات؟ إنهم سيقدمون جوابين اثنين:[11]

1- الجواب الاول: يتمثل - إذا أخذنا رابط الوصل الواو باعتباره نموذجاً للروابط - في القول بوجود واوات عديدة مختلفة ومتجانسة (homonymiques)، وأن أحدها فقط هو الذي يتيح الاستنتاج السابق، ويمكن أن ندعوه بالواو المنطقية. إذن سنميز بين واوات عديدة ومختلفة حتى نستطيع أن نحافظ بالنسبة لأحدها على القيمة المنطقية الثابتة.

2- الجواب الثاني يتمثل في القول بأن الجملة "المائدة كبيرة ومربعة" هي ناتج جملتين مستقلتين هما "المائدة كبيرة" و"المائدة مستديرة" في حين أن المثال (العلم أخضر وأحمر) هو جملة واحدة في الأصل.

نستنتج من كل ما سبق أن الموقف أوالنزعة اللوجيستيقية (le logicisme) تؤدي بنا إلى الاختزال

(Le reductionnisme) ومعلوم أن الاتجاه اللوجيستيقي هو الاتجاه الذي يبحث عن البنيات المنطقية أو عن المنطق في كل شيء، وهو الذي يفترض أن كل شيء له تنظيم منطقي.

وهذا الموقف هو الذي جعل أصحاب المقاربة الأولى أي المقاربة الاختزالية يميزون بين صنفين أو فئتين من أقوال اللغات الطبيعية: الأقوال المركزية الأساسية التي تستجيب لضرورات ومقتضيات الفكر المنطقي، والأقوال الهامشية والثانوية التي هي لا منطقية. وجعلهم كذلك يميزون بين أصناف وأنماط من الرابط الواحد، ليكن رابط الوصل أو رابط الاستلزام. وبعبارة أخرى فهم يميزون بين واوات عديدة، ويميزون بين أنماط من "إذا" أو من "أو" إلى غير ذلك، ليجدوا من بينها، نمطاً يتضمن القيمة المنطقية.

ب- المقاربة الثانية: بعد أن برر أزفالد ديكرو رفضه للمقاربة الأولى للعلاقات المنطقية اللسانية، فقد قام باختبار مقاربة ثانية يمكن التعريف بها كما يلي: تتم المقابلة بين الواقع اللغوي والأنساق المنطقية، على أمل أن تكون لهذه المقابلات والمقارنات قيمة استكشافية. وبعبارة أخرى نقول إن هذه الطريقة في معالجة العلائق بين المنطق واللغة تتعارض تماماً مع الموقف الاختزالي، إنها تتمثل في ملاحظة الظواهر اللغوية ثم البحث انطلاقا من هذه الملاحظات عن وصف منطقى أو رياضي يكون أكثر كفاية وملاءمة للمعطيات اللغوية.[12]

ج- المقاربة الثالثة: تحاول هذه المقاربة، وهي الأكثر حيوية وديناميةً، بناء منطق يكون أكثر ملاءمة لظواهر التواصل الكلامي إنه "منطق اللغة"

(Une logique du langage)[13]

هذه المقاربة هي نوع من التأليف بين المقاربتين السابقتين، وهي تتمثل في الانطلاق من نموذج منطقي أو نظرية رياضية معينة، ولكن بدل أن نختزل اللغة الطبيعية إلى هذا النموذج المنطقي أو ذاك النسق المنطقي الرياضي، فإننا نقوم بإجراء مقابلة أو مقارنة بين النسق المنطقي والرياضي والمعطيات اللغوية. ويمكن أن نقول إن هذا الموقف هو أحد الاجتهدات والابتكارات الأصيلة في أعمال ديكرو وأبحاثه. ويتجلى لنا هذا الموقف بشكل جلي وجيد في

كتابه "الدليل والمقول" (La preuve et le dire) المنشور سنة 1973 وخاصة في المقال الذي يقارن فيه بين الرابط اللغوي "ou" والرابط المنطقي "V"، وكذا المقال الذي يحمل عنوان: "التعبير عن مفهوم الشـرط الكافي في الفرنسية"، ومقالات أخرى لا تقل عنهما أهمية.

إن المقابلة بين المنطق واللغة لها فوائد لسانية عديدة، ولها أيضاً فوائد بيداغوجية مهمة، وذلك في الإطار الذي تقيم فيه جسـراً بين تدريس المنطق والرياضيات من جهة وتدريس اللغات واللسانيات من جهة أخرى، مع الاحتفاظ بخصوصية كل علم. ولقد تطورت العلاقات بين المنطق واللسانيات، واتسع البحث فيها وتعمق منذ ما يزيد عن نصف قرن. أي منذ أن تشكل، داخل المنطق، علم جديد يعنى بدراسة الأنساق الصورية، وقد لعب هذا العلم دوراً كبيراً داخل المنطق وخارجه.

وعندما ظهرت النظريات اللسانية التوليدية مع تشومسكي وتلامذته وظهرت الأنحاء الصورية مع مونتغيو وغيره، فقد ساهم كل هذا في تطوير العلاقات اللسانية المنطقية والدفع بها إلى الأمام، وأصبحنا نجد إلى جانب المناطقة الذين يشتغلون بالمنطق فقط واللسانيين الذين يدرسون اللغات الطبيعية نمطاً اخر من الباحثين: فهناك اللسانيون المناطقة أمثال مكاولي Mc Cawley، وجورج لايكوف G. Lakoff. ودوتي R. Dowty. إلخ وهناك

المناطقة اللسانيون أمثال ريشار مونتغيو R.Montague وبريور Prior وكامب H.kamp وغيرهم.

والمنطق، كما هو معلوم، له وظيفتان اثنتان:

- الوظيفة الأولى هي الصورنة (formalisation) أي الصياغة الصورية الرمزية، ولا يمكن اختبار الفرضيات والنظريات العلمية إلا إذا قدمت على شكل نماذج (Modeles)، ولا يمكن أن تنمذج إلا إذا صيغت صياغة صورية، أي على شكل أنساق صورية. إن إحدى وظائف المنطق الأساسية إذن أن يمكننا من نمذجة وصورنة الفرضيات العلمية ليتأتى لنا بعد ذلك تجريبها واختبارها، فالمنطق وسيلة للحساب والصورنة.
- الوظيفة الثانية للمنطق هي وظيفة الاستكشاف (fonction heuristique) فنحن عندما نطبق المنطق أو أي لغة اصطناعية، على أي موضوع من الموضوعات أو أي مجال فإن هذا يساعدنا على استكشاف ظواهر جديدة لم تكن تظهر لنا من قبل.

وعندمااستخدم أصحاب المقاربتين الثانية والثالثة المنطق وقابلوه باللغة، فإنهم كانو يهدفون إلى أن تكون لهذه المقابلة فوائد استكشافية، بل إن هذا النمط من المقارنات والمقابلات هو ما جعل ديكرو يتوصل إلى ما دعاه بـ " منطق اللغة" وإلى نظرية الحجاج في اللغة.

لقد بينا فيما سبق أنه لا يمكن الأخذ بالمقاربة اللوجيستيقية الاختزالية التي تذهب إلى أن هذا النسق المنطقي أو ذاك يشكل البنية العميقة للغة طبيعية ما، وليكن هذا النسق هو منطق القضايا أومنطق المحمولات من درجة أولى أو هو المنطق التأليفي. وإذا كنا نرفض أو نشك في أنه بالإمكان أن نسند إلى اللغة بنيةً منطقية، أي أن يكون تنظيمها الداخلي محكوماً بهذه الغاية الوحيدة والمتمثلة في إنجاز الاستدلالات، فإننا لا نرفض أن تكون للغة، من بين وظائفها العديدة (الوظيفة التواصلية والنفسية والاجتماعية....) وظيفة منطقية. فهذا شيء بديهي ومسلم به وليس مثار جدل ونقاش بين الباحثين، وهذه الوظيفة تعكسها الخصائص المنطقية التي نجدها في بعض أقوال اللغات الطبيعية.

ولقد أشار كثير من الباحثين إلى وجود علاقات استدلالية استنتاجية بين بعض أقوال اللغة العادية، بحيث أن قبول بعضها يلزم عنه قبول البعض الآخر، ونقول بوجود استدلال أو استنتاج منطقي بين قولين عندما نستنتج أحدهما من الآخر دون أن نعتمد على أي معرفة تجريبية أمبريقية. فإذا اعتبرنا القول التالي: "بعض الأشخاص فانون" صادقاً، فإن هذا يستلزم صدق القول الذي نستنتجه منه: "بعض الفانين أشخاص". وهذا الاستنتاج مستقل عن كل ما نعرفه عن الواقع الخارجي، أي عن الأشخاص والفناء، ولا يهمنا إن كانت هذه المفاهيم تطابق معطيات فعلية أو لا تطابقها[14].

ولا يمكن أيضاً إثبات "انخفض البارومیتر" دون قبول النتيجة "هناك احتمال كبير لأن يسقط المطر". إن الأمر، في هذه الحالة، يتعلق بعلاقات الاستدلال المنطقي التي تندرج ضمن الخصائص المنطقية لبعض الأقوال، ونقصد بهذا كل الاستنتاجات المنطقية التي يساهم فيها قولٌ ما باعتباره مقدمة أو نتيجة.

وتتجلى هذه الوظيفة المنطقية أيضاً في ظواهر أخرى. فهناك أقوال كثيرة تقدم باعتبارها إثباتات قابلة لأن توصف بالصدق والكذب، ولا يمكن وصفها وصفاً تاماً دون أن نحدد شرط صدقها. فهذه الإثباتات قابلة لأن نسند إليها قيمة صدقية معينة بالنظر إلى انطباقها أو عدم انطباقها على العالم الخارجي، وقابلة لأن يبرهن عليها، ولأن تكون أساساً لاستدلالات عديدة.

وهناك أيضاً بعض الوحدات اللغوية المماثلة للروابط والأسوار والعوامل المنطقية، ونقصد هنا كلمات من قبيل: بعض، كل، جميع، كثير، قليل، إذا، إن، أو، إذن، الواو، لا.... إلخ.

ويبدو أن الخصائص المنطقية المتمثلة في كل الاستنتاجات المنطقية التي يسمح بها هذا القول - مردها إلى هذه الوحدات اللغوية شبه المنطقية.

وإذا كنا نسلم بأهمية الوظيفة المنطقية للغة، فإننا لا نعتبرها الوظيفة الوحيدة للغة، ولا نعتبرها كذلك الوظيفة الأساسية والمركزية للغة.

وهناك إشكال يطرح حول ما إذا كانت هذه العلاقات المنطقية التي تقوم بين أقوال لغة ما تنتمي إلى هذه اللغة، وحول ما إذا كان اللساني، الذي يدرس لغةً ما ملزماً بتحديد الأقوال التي تستنتج، منطقياً، من أقوال أخرى. فأصحاب الأنحاء العقلانية والفلسفية (نحاة بور رويال مثلاً) وممثلوا الوضعية الجديدة (كارناب..) وأصحاب الموقف الاختزالي بصفة عامة يدافعون عن هذا الموقف ويقولون بوجوب دراسة هذه العلاقات، ويعتبرون دراستها مندرجة في صلب العمل اللساني، في حين يرفض آخرون هذا الموقف وعلى رأس هؤلاء اللغوي الفرنسي أزفالد ديكرو.[15]

وإذا كنا نسلم بوجود وظيفة منطقية للغة، فإن الذي نرفضه هو أن تكون لها بنية منطقية، وأن يكون المنطق المشار اليه هنا هو المنطق الصوري أو المنطق الرياضي الحديث بمختلف أشكاله ونماذجه، وخصائص اللغات الطبيعية مختلفة كل الاختلاف عن خصائص اللغات الاصطناعية.

2. اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية

لقد أثار موضوع المقارنة بين اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية جدلاً واسعاً بين المناطقة والفلاسفة واللغويين، ونجم عن هذا مواقف عديدة متباينة ومتعارضة، نوجزها في موقفين اثنين:

أ. الموقف الأول يقول بتماثل هذين النمطين من اللغات أو بعدم وجود فروق جوهرية بينهما. ويمثل هذا الموقف المنطقي الشهير ريشار مونتغيو R.Montague فقد كتب هذا المنطقي عدة مقالات نذكر منها: الأنجليزية لغة صورية" و"النحو الكلي" و"معالجة خاصة للأسوار في الأنجليزية"، جمعت مع مقالات أخرى، فيما بعد ضمن كتابه "الفلسفة الصورية" الذي نُشر سنة 1974[16]، ويدافع مونتغيو، في هذه الأبحاث، عن الفرضية التي تقول بعدم وجود اختلافات نظرية مهمة بين اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية التي ينشئها المناطقة. ويمكن أن يفهم هذا الإثبات الذي يقوم على القول بتماثل شبه تام بين اللغات الطبيعية واللغات الصورية بطريقتين: إما أن هذين النمطين من اللغات لهما خصائص متماثلة وإما أنه بالإمكان أن ندرسهما بطريقة واحدة ومتشابهة، أي أن تكون الأليات والأدوات المعتمدة في وصفها ودراستها متماثلة.[17]

ب. الموقف الثاني يدافع عن فرضية التباين والاختلاف. ويمثله عدد كبير من المناطقة واللغويين نذكر منهم جان بليز غريز وأزفالد ديكرو وآخرين.

نجد هذا في الأبحاث التي أنجزها ديكرو عن العلاقات المنطقية اللغوية، وفي المقارنات العديدة التي أجراها بين الروابط اللغوية والروابط المنطقية: وفي بحوثه المخصصة لدراسة الحجاج اللغوي. ونجده كذلك بشكل واضح ومفصل عند المنطقي السويسري جان بليز غريز(J.B.Grize). ويذهب هذا الباحث إلى أن أي لغة، كيفما كان نوعها، (طبيعية أوصورية)، تصلح للتعبير عن فكر ما والتمثيل له وللاستدلال، ومع ذلك فإن اللغات الطبيعية تختلف عن اللغات الصورية في مجموعة من الخصائص قدمها على شكل مسلمات نوردها كما يلي:[18]

1- مسلمة الحوار: كل فعلٍ لغوي هو حوارٌ بين شخصين، لكلٍ منهما وضعٌ محدد ودورٌ معين: المتكلم في مقابل المخاطب، والمقترح في مقابل المعارض. (proposant/opposant).

2- مسلمة التمثيل: فإذا كان التكلم هو التعبير عن الفكر، فإن هذا يقتضي أن يكون للمتكلم والمستمع مجموعة من التمثيلات عن الذات والغير وعن العلاقة القائمة بينهما وعن موضوع الحديث.

3- مسلمة المركب الثقافي القبلي (le préconstruit culturel): فاللغة ظاهرة اجتماعية، ونفس الكلمات تختلف معانيها باختلاف المجتمعات والثقافات.

4- مسلمة السياق: كل حوار يجري في سياق معين، ومن هنا إمكان استعمال العبارات الإشارية والتضمينات وغيرها.

5- مسلمة إنشاء الموضوع (la construction de l'objet). فالحوار يبني موضوعاته بشكلٍ متنامٍ وتدريجي ولا تكون الموضوعات المعالجة محددة بشكلٍ تام ودقيق إلا عندما نصل إلى نهاية الحوار أو النص.

6- مسلمة الخطاطة (la schématization) عند توقف الحوار يكون قد أنتج صورة لعالم مصغر (micro-monde)، هو ما اصطلح عليه بالخطاطة.

أما اللغات الصورية فإنها تتميز بالخصائص التالية:[19]

1- إنها موضوعة لتمكننا من تلبية الحاجات والضـرورات العلمية وهناك طريقان للعلم: الأكسيوماتية والحساب.

2- كل ما ينتمي إلى اللغة الصورية له طابع مغلق.

3- البرهنة الصورية مجرد حساب يمكن أن تقوم به الآلة، وليست استدلالاً بالمعنى الدقيق للكلمة.

4- موضوعات اللغة الصورية إما فارغة وإما محددة بشكل كلي منذ البداية.

5- اللغات الصورية في حاجة دائماً إلى اللغة الطبيعية.

6- كل القضايا لها نفس الوضع.

7- ويلخص، غريز ما تقدم، بواسطة الجدول التالي:[20]

اللغات الصورية	اللغات الطبيعية
أ- تعيد صياغة المعارف	أ- وسيلة لإبداع وتمثيل المعارف
ب - وسيلة للحساب (غياب الذوات الفاعلة)	ب- وسيلة للحوار بين المتخاطبين
ج - كل شئ فيها واضح	ج- تشمل التضمينات (المركب الثقافي القبلي)
د-المعنى والدلالة شئ واحد	د- هناك اختلاف بين المعنى والدلالة.
هـ-الموضوعات فارغة أو محددة بشكل كلي منذ البداية.	هـ- الموضوعات يتم إنشاؤها بشكل متنام وتدريجي
و-لا يمكن استعمالها بمثابة ميتالغة	و- يمكن استعمالها بمثابة ميتالغة

فكثير من المناطقة واللغويين (ديكرو، غريز...) يرفضون اختزال اللغة إلى المنطق ويرفضون القول بتماثل اللغات الطبيعية واللغات الصورية، وإذا كان هناك من يقول إن اللغات الطبيعية أنساق منطقية، فلا يعني هذا بتاتاً والبتة أنها مماثلة لأنساق المنطق الرمزي أو المنطق الرياضي فثمة فرق كبير بينهما من حيث الطبيعة والمجال والاشتغال، وخصائص اللغات

الطبيعية مختلفة تماماً وبشكل جذري، عن خصائص اللغات الصورية الاصطناعية، لكن إذا فهمنا، من العبارة السابقة، أن المقصود هو أن اللغات الطبيعية لها منطقها الخاص، وأن المنطق المتحدث عنه هنا، ليس هو المنطق الصوري أو الرياضي، ولكنه منطق اللغة، أو هو المنطق الطبيعي بمختلف أنماطه ونماذجه، فإن هذا مسلم به من لدن الجميع.

3- المنطق الطبيعي ومنطق اللغة

لقد حاول كثير من المناطقة واللغويين وعلماء النفس وغيرهم بناء منطق يختلف عن نموذج المنطق الصوري والرياضي، بحيث يكون هذا المنطق صالحاً لوصف الخطاب الطبيعي واللغات الطبيعية بشكل عام. وقد استعمل مصطلح "المنطق الطبيعي" "Logique naturelle" من قبل العديد من الباحثين والدارسين، واقترحت نماذج عديدة في هذا الإطار، وهي تنتمي إلى المنطق الصوري أو الدلالة التوليدية أو علم النفس المعرفي أو غيرها من المجالات العلمية والمعرفية. سنحاول أن نعرف ببعض هذه النماذج، بإيجاز، على الشكل التالي:

1- جورج لايكوف (G. Lakoff): لقد استعمل هذا اللغوي مصطلح المنطق الطبيعي في مقال شهير له بعنوان: "اللسانيات والمنطق الطبيعي". ويتعلق الأمر هنا بوصف الصورة المنطقية لجمل لغة طبيعية ما داخل نسق منطقي معد لوصف اللغات الطبيعية، والذي يتمثل دوره في "التعبير عن كل المفاهيم القابلة لأن يعبر عنها في اللغة الطبيعية، وتخصيص كل الاستدلالات الصحيحة التي يمكن أن تنجز داخل اللغة الطبيعية، بشكل يتلاءم مع وصف لساني كاف لكل اللغات الطبيعية."[21]

أما النموذج هنا فهو منطق المحمولات الكلاسيكي، والذي قد نضيف إليه أحياناً دلالة النماذج أو دلالة العوالم الممكنة، وخاصة عندما يتعلق

الأمر بدراسة ظواهر مفهومية مثل الاعتقاد أو ظواهر سياقية مثل الاقتضاء.

2- لورنزن (P.Lorenzen): إذا كان لايكوف يسعى إلى تأسيس البنيات الدلالية للغات الطبيعية انطلاقاً من البنيات المنطقية للخطاب الصادق (Veridictif)، فإن هذا المنطقي الألماني يحاول بناء البنيات المنطقية للخطاب الصادق وتأسيسها انطلاقاً من قواعد الجدل الحجاجي، أي القواعد التي ليس لها علاقة بمفهومي الصدق والكذب.[22]

3- جان بياجي: يعتبر هذا الباحث كل أشكال الفكر طبيعية ومن ضمنها النماذج والأنساق الصورية التي يضعها المناطقة.[23]

4- جان بليز غريز (J.B.Grize): لقد اقترح هذا الباحث نموذجاً منطقياً لكل أنماط الخطاب التي تنجز بواسطة اللغة الطبيعية، أطلق عليه اسم "المنطق الطبيعي". هذا المنطق يقوم على ثلاثة أسس هي كالتالي:

أ- إنه منطق يقتضي وجود الذوات الحية الفاعلة المتكلمة، وهذا البعد مغيب في المنطق الصوري.

ب- إنه منطق للموضوعات والأشياء: إذا كانت الموضوعات في المنطق فارغة أو محددة بشكل كلي منذ البداية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وإذا كانت متماثلة ومتكافئة بشكل تام، فإن الأمر ليس كذلك في اللغات الطبيعية، فالموضوعات (Les objets) تختلف فيما بينها، ولكل موضوع خصائصه ومميزاته، وبناء الموضوعات، داخل الخطاب الطبيعي، يتم بشكل متنام وتدريجي.

ت- إنه منطق للحجاج.

ويعرف غريز المنطق الطبيعي بكونه "نسقاً من العمليات الذهنية التي تمكن فاعلاً - متكلماً، يوجد في سياق ما من اقتراح تمثيلاته على مستمع ما، وذلك بواسطة الخطاب".[24]

والمفهوم الأساسي الذي يقوم عليه هذا المنطق هو مفهوم الخطاطة (La schématisation)، ومن ثم فإن المنطق الطبيعي يدرس العمليات المنطقية الخطابية التي تمكننا من توليد الخطاطات وإنتاجها.

لقد عرفنا ولو بإيجاز، ببعض النماذج والمحاولات التي أنجزت في مجال المنطق الطبيعي، باعتباره مقابلا للمنطق الرمزي الرياضي. ونحاول الآن أن نعرف بنموذج آخر اقترحه اللغوي الفرنسي أزفالد ديكرو تحت اسم "منطق اللغة" لقد كان هذا الباحث يسعى ويهدف، من خلال المقارنات اللسانية المنطقية التي أنجزها، إلى اكتشاف منطق اللغة

الطبيعية، رداً على الذين يعتقدون أن هذا النسق المنطقي أو ذاك يشكل البنية العميقة للغة الطبيعية. ويرى هذا الباحث أنه عندما نتخلص من فكرة إيجاد المنطق في اللغة، فإنه يبقى من الممكن البحث عن "منطق للغة". وهو يعطي لهذه العبارة معنى واسعاً جداً بحيث يصعب تحديده وضبطه.

ومنطق اللغة هذا له مظاهر عديدة، منها وجود علاقات لغوية صرف بين الأقوال، قابلة لأن توصف وصفاً نسقياً، وهذه العلاقات لا تقوم على التواجد في خطاب ما بواسطة الصدفة أو الاتفاق. هناك مظهر أخر يتمثل هذه المرة في العلائق التي نجدها بين الأقوال والمقامات التخاطبية.[25]

فهذا المنطق اللغوي مؤشر له في بنية القول نفسه، وفي هذا الإطار اقترح ديكرو نظرية الحجاج في اللغة التي تقول بالطبيعة الحجاجية للغات الطبيعية، والتي تسعى إلى إبراز الإمكانات اللغوية الصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية التي يتوفر عليها متكلم لغة ما ويستعملها لخدمة أغراضه التواصلية والإقناعية.

إذا كان ديكرو في أبحاثه المنطقية اللسانية السابقة يهدف إلى مقارنة بعض البنيات (العلاقة موضوع - محمول مثلاً) وبعض الروابط والأدوات (إذا، أو، الواو...) الموجودة في اللغات الطبيعية بنظائرها الموجودة في اللغات الاصطناعية التي وضعها المناطقة وعلماء الرياضيات. وإذا كانت هذه المقارنات قد أظهرت بشكل كبير الاختلافات العميقة بين هذين النمطين من اللغات، فإنها لم تبين

المستوى الذي تتموقع فيه هذه الاختلافات ولا أسباب ذلك. وبعبارة أخرى، هل مرد هذه الاختلافات إلى التباسية اللغة العادية، أم إلى الطابع الاتفاقي الصدفوي لتكونها التاريخي؟ وهل يرجع ذلك إلى تعدد الأغراض والحاجات التي ينبغي أن تعمل اللغة العادية على تلبيتها؟ أم أنه يرجع إلى القيود المرتبطة ببعض قوانين الخطاب (الاقتصاد، الشمولية...)؟ ألا يكون السبب هو أن اللغة الطبيعية لها وضع لغوي مختلف ومتميز؟

إن هذه الفرضية هي التي حاول ديكرو الدفاع عنها في أبحاثه اللاحقة وهي التي كانت وراء اقتراحه لنظرية الحجاج اللغوي، ودراسة الحجاج تنتمي إلى ما أسماه في كتابه (الدليل والمقول) بالبحث عن منطق للغة، أي القواعد الداخلية للخطاب والمتحكمة في تسلسله[26] إن تسلسل الأقوال، في الحجاج، له مصدر داخلي، إنه مؤسس على بنية القول وطبيعته اللغوية أو على معناه بتعبير أدق، وليس مؤسساً على الواقع الخارجي الذي يصفه ويحيل عليه.

وبعبارة أخرى يتمثل الحجاج في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، أي متواليات من الأقوال، بعضها بمثابة الحجج والأدلة الطبيعية وبعضها الآخر بمثابة النتائج التي تستنتج منها. والذي يوجه هذه التسلسلات الاستنتاجية الخطابية هو المعنى وهو المواد اللغوية التي تم تشغيلها وتوظيفها في الخطاب، ولا توجهها الوقائع المعبر عنها داخل الأقوال ولا محتوياتها القضوية والإخبارية التي لها صلة مباشرة بالعالم الخارجي. ويكفي أن يتلفظ المتكلم بقول

ما ليكون القول الذي يتلوه متنبأ به، وليكون مسار الحوار محدداً وليكون الخطاب موجهاً وجهة معينة، فالتتمة التي يمكن أن تأتي بعد قول ما، متضمنة، منذ البداية، في معناه، وهذا الأخير ذو طبيعة حجاجية بالأساس.

الـهوامـش

1- أزفالد ديكرو(1973) La preuve et le dire - ص 8
2- المصدر السابق، ص 45-46
3- ديكرو: "D'un mauvaise usage de la logique" ضمن كتاب "Théorie linguistique et enseignement" ص 138.
4- المصدر السابق: ص 138-139
5- نفسه ص: 139-140
6 أنظر كتاب "الدليل والمقول" (Le preuve et le dire) ص: 46 وكذلك المصدر السابق.
7 مقال ديكرو السابق: ص 10-141
8 نفسه، ص: 143
9- Benoit de Cornulier: Effets de sens 1985 P 43-42،
10- بنوا دو كورنوليي: المرجع السابق، ص: 43
11- مقال ديكرو السابق، ص 145-146
12- ديكرو: ص: 43 La prevue et le dire
13- المصدر السابق
14- نفسه، ص: 13-14
15- نفسه
16- R. Montague: Formal philosophy
Yale16 ،1974 Edite par R.Thomason
Unive press
17- فرانز غيتنر (F. Guenthner): "ملاحظات حول نحو مونتغيو" ضمن كتاب (التحليل المنطقي للغات الطبيعية) صدر بإشراف فرديريك نيف (F.Nef) ضمن منشورات CNRS، ص: 85.
18- جان بليز غريز: "اللغات الطبيعية واللغة الصورية" مجلة Reseaux العدد: 3-1984، ص: 234-239.
19- المصدر السابق ص : 237-239
20- نفسه، ص: 239
21- جورج لايكوف: (Linguistique et logique naturelle) 1976 باريس، ص: 151
22- ماري جان بوريل:"L'idée de la logique naturelle" ضمن مجلة "Revue de théologie et de philosophie" 1979، ص: 348.
23- نفسه
24- غريز: "Matériaux pour une logique naturelle" dans ضمن مجلة Travaux العدد: 29 1976 ص 7.
25- ديكرو: la preuve et de dire ص 25-35.
26- ديكرو: Les echelles argumentatives 1980 ص: 12

الفصل الثاني

الروابط المنطقية و الروابط اللغوية

مفهوم الرابط: إذا نظرنا في بعض استعمالات هذا المفهوم في اللسانيات الحديثة، فسنلاحظ أن الأمر يتعلق بمصطلح حديث، لا ينتمي إلى المصطلحات اللسانية القديمة. ويسند لهذا المصطلح تعريفٌ واسع وتحديدٌ شامل، بحيث نجده يشمل كل أنواع وأشكال الربط، وهو يتميز عن العاطف النحوي أو أداة العطف Conjonction وقد قدم لمصطلح الرابط Connecteur، عبر تاريخه، تعريفات وتصورات مختلفة.

ففي اللسانيات التوزيعة، تم تحديده باعتباره عاملاً Opérateur قادراً على أن يحول جملتين قاعديتين أساسيتين إلى جملة واحدة. فالأداة "إذاً" رابط عندما تحول جملتين مثل:

- سأكون سعيداً.
- جاء زيد.

إلى جملة واحدة:

- سأكون سعيداً إذا جاء زيد

وقد استعمل هذا المصطلح عند جاكبسون وعند طنيير (L. Tesnière) في كتابه "عناصر التركيب البنيوي" وزيليغ هاريس (I. Harris) في كتابه "البنيات الرياضية للسان" بمعانٍ ودلالات مختلفة.[1]

ونصل الآن إلى الاستعمال الذي يهمنا أكثر، في بحثنا هذا، وهو المتعلق بدلالة هذا المصطلح عند المناطقة والتداوليين وبخاصة عند اللغوي الفرنسي

أزفالد ديكرو (O.Ducrot)، وذلك لعقد مقارنة بين الروابط المنطقية من جهة والروابط اللغوية من جهة أخرى .

الروابط المنطقية :

الرابط ثابت منطقي (constante logique) أو دالة صدقية (fonction de vérité) تبين لنا الطريقة التي تكون بها القيمة الصدقية للجملة المركبة التي يكونها تابعة للقيم الصدقية للقضايا الأولية المكونة لها.

فمنطق القضايا أو حساب القضايا (calcul propositionnel) الذي يعتمد هذا التعريف لمفهوم الرابط المنطقي ، يهمل تماما معنى أو محتوى القضايا، والذي يهمه هو أن يوضح كيف أن صدق (أو كذب) قضية مركبة مرتبط وتابع لصدق (أو كذب) القضايا الأولية التي تتكون منها .

والمنطق القضوي الكلاسيكي منطق ثنائي القيمة (bivalent) ، ولهذا فهو لايسند إلى قضية ما إلا قيمة الصدق (ص) أوقيمة الكذب (ك) . فإذا أخذنا القضيتين البسيطتين التاليتين : "الجو بارد " و "المطر يهطل " ، فإنه يمكننا أن نؤلف بينهما ونكون منهما قضية واحدة ، وهذا بطرق عديدة وأشكال متنوعة ، بحسب الرابط الذي وقع الاختيار عليه . وإذا كان الرابط المختار هو رابط الوصل (الواو) ، فإن القضية الجديدة ستكون هي : "الجو بارد والمطر يهطل".

ونميز في المنطق القضوي بين روابط عديدة : [2]

أ- **رابط السلب أو النفي:**

إن عامل أو رابط النفي هو الذي يسمح لنا انطلاقاً من قضية مثبتة ما (ق) بتكوين القضية المنفية المناقضة لها: "لا – ق" أو " ~ ق". وإذا كانت "ق" لها قيمة الصدق، فإن "~ ق" لها قيمة الكذب والعكس صحيح.

وفيما يخص عمل هذا الرابط، من الناحية الصدقية، فإنه يدخل على القضية، ويجعلها كاذبة إن كانت صادقة وصادقة إن كانت كاذبة. وهو ما يوضحه جدول الصدق التالي:

أ	~ أ
ص	ك
ك	ص

ويؤشر لرابط النفي برموز عديدة ومن أهمها: ~، ¬، أو بوضع خط فوق الحرف الدال على القضية. ونشير إلى أن الأمر لا يتعلق هنا بربط حقيقي بين قضيتين، ولهذا وجدنا من يؤثر استعمال مصطلح "عامل" Opérateur

ب- **رابط الوصل:**

هذا الرابط يمكننا من التأليف بين قضيتين بسيطتين لإنشاء قضية كبرى مركبة منهما، ويؤشر لهذا الرابط برموز منطقية عديدة: من أهمها "Λ" وهو الرمز الشائع وهناك رموز أخرى منها "." و "&". ولا تكون القضية الكبرى أو المركبة صادقة إلا في حالة واحدة، أي عندما تصدق القضيتان البسيطتان معا، وتكون كاذبة في الحالات الأخرى. وذلك ما يؤكده جدول الصدق المتعلق بربط الوصل:

أ	ب	أ Λ ب
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ك

ويتسم رابط الوصل المنطقي بسمتين اثنتين:

- لا تكون القضية المركبة صادقة إلا إذا وفقط إذا صدقت القضيتان معاً.
- تغيير ترتيب القضيتين الأوليتين لا يؤثر في صدق القضية المركبة وبعبارة أخرى، هناك تكافؤ منطقي بين أ ∧ بـ وب ∧ أ، وليس بينهما أي اختلاف من حيث القيمة الصدقية، وبالتالي فإن تغيير الترتيب ليس له تأثير.

ويقابل هذا الرابط في اللغة العربية أدوات عديدة من أهمها الواو. وإذا أخذنا القضيتين الأوليتين "إبن سينا فيلسوف" و" ابن خلدون مؤرخ" فسنربط بينهما بأداة الوصل ونحصل على قضية مركبة: "ابن سينا فيلسوف وابن خلدون مؤرخ"

ج _ رابط الفصل:

وهذا الرابط له نفس الوظيفة التي لرابط الوصل، وهي الربط بين قضيتين أوليتين لإنشاء قضية كبرى، ويؤشر لهذا الرابط بالرمز: "V" ونشير بهذا الصدد إلى أن تغيير الرابط يساهم في تغيير شروط صدقه، ولهذا فإننا نجد، بخصوص هذا الرابط، وضعاً معكوساً للوضع السابق، فلا تكون القضية المركبة كاذبة إلا إذا كانت القضيتان البسيتطان كاذبتين معاً. وهو ما يتجلى لنا في جدول الصدق التالي:

أ	ب	أ ∨ ب
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

ويعبر عن الفصل في اللغة العربية بأدوات منها: "أو" و"إما...أو..."، نوضح هذا بالمثال التالي: "إما أن تدرس الطب أو تدرس الهندسة". وهذه القضية تصدق إذا درس المخاطب إحدى المادتين فقط، وتصدق أيضاً إذا درسهما معاً.

د- رابط الشرط أو الاستلزام:

يربط هذا الرابط بين قضيتين، تستلزم أولاهما الأخرى، ويؤشر له برموز منطقية عديدة، من أهمها ← و"ɛ" ولا تكون القضية المركبة كاذبة إلا عندما تصدق القضية المستلزمة (أي المقدم)، وتكون القضية المستلزمة (أي التالي) كاذبة. وهو ما نلاحظه في الجدول التالي:

أ	ب	أ ← ب
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

ونمثل له بالمثال الآتي: "إذا نزل المطر فالأرض مبللة"، أما الأدوات التي نجدها في اللغة العربية، والتي تستعمل للتعبير عن الشـرط والإستلزام، فنذكر منها: إن، إذا، لو....إلخ

ومن أهم ما تتسم به الروابط المنطقية السابقة هو أنه يمكن التعبير عن رابط ما بواسطة روابط أخرى، فيعبر عن الوصل بواسطة الفصل، والعكس صحيح أو يعبر عن الرابطين السابقتين بواسطة رابط الاستلزام. وهذه الظاهرة هي ما يعرف بالقوانين المثنوية (Lois de dualite) أو قوانين دي مورغان (lois de Morgan) [3].

- قوانين دي مورغان:

1- ~ (أ Λ ب) ≡ ~ أ v ~ب

2- ~ (أ v ب) ≡ ~ أ Λ ~ ب

3- (أ ← ب) ≡ (~ أ v ب)

4- (أ ← ب) ≡ ~ (أ Λ ~ب)

5- (أ ≡ ب) ≡ (أ ← ب) Λ (ب← أ)

6- (أ v ب) ≡ (~ أ ← ب)

7- (أ Λ ب) ≡ ~ (أ ← ~ب)

فالذي يتغير عندما نعبر عن رابط منطقي بواسطة رابط أخر، هو الرابط في حد ذاته، أما المعنى فلا يتغير. ولمزيد من التوضيح نورد قانون النفي المزدوج (~~ أ ≡ أ)و ونفي النفي إثبات كما هو معلوم، فإما أن نختار صيغة الإثبات أو صيغة النفي المزدوج، والشيئ نفسه ينطبق على القوانين المنطقية السابقة.

فإذا أخذنا القانون الثالث الذي يقول إن (أ ← ب) يتكافأ منطقياً مع (~ أ V ب). فهنا عبرنا عن الاستلزام بواسطة رابط الفصل، وأصبح الاختيار قائماً بين إمكانيتين: إما أن توجد "~أ" ، أو توجد "ب" والإمكانية الثالثة مرفوعة حسب قانون الثالث المرفوع فإذا تحقق "ب" تحقق معه بالضـرورة "أ" لأن

"أ" تستلزم "ب"،وإذا تحقق "~أ " لم يتحقق "ب" لأن الأول لا يستلزم الثاني، وإنما يستلزم عكسه ونقيضه، ولأن "~ب" هو الذي يستلزم "~أ".

وبالنسبة للقانون الخامس فإنه يقول إذا كان "أ" يتكافأ منطقياً مع "ب"، فإذن هناك استلزام متبادل بين "أ" و"ب"، وبعبارة أخرى يستلزم الأول الثاني ويستلزم الثاني الأول، وقد تم التعبير عن التكافؤ المنطقي الذي يؤشر له الرمز(≡) بواسطة رابط الاستلزام، والشئ نفسه نقوله عن القانون السادس، والذي مفاده أنه إذا كان هناك فصل بين "أ" و"ب"، أي أنه لا يمكن الجمع بينهما، فإذن يمكن التعبير عن هذا بلغة استلزامية، فنقول إن "~أ" يستلزم "ب" أو إن "ب" يستلزم "~أ".

ويمكن شرح القوانين الأخرى بالطريقة نفسها، ولكن الإشكال الوارد هنا هو كالتالي: هل نجد لهذا ما يقابله في اللغات الطبيعية؟ هذا ما سيجيب عنه المبحث الموالي.

الرابط المنطقي والرابط اللغوي

بعد أن عرفنا بعض خصائص الروابط المنطقية، وعرفنا قوانينها وجداول الصدق المتعلقة بها، سنحاول أن نقارن الآن، بينها وبين الروابط اللغوية لاستجلاء بعض الفروق القائمة بينها.

من البديهي أن بعض الروابط اللغوية تبدو مطابقة، في بعض الأحيان، للعوامل المنطقية، ولكن تكون لها، في حالات كثيرة، قيم ودلالات أخرى. ونشير إلى أن كثيراً من الأدوات والمورفيمات والمركبات في اللغات الطبيعية

تدرج تحت اسم "الروابط التداولية" ليتم تمييزها من الروابط المنطقية. وقد اقترحت مجموعة من الأعمال والدراسات والبحوث لدراسة هذه الروابط والأدوات التي يشار إليها بأسماء عديدة من قبيل:

Connecteurs argumentatifs ،mots du discours ،particules pragmatiques ،connecteurs pragmatiques.

وقد انجزت هذه الأبحاث في فرنسا من قبل أزفالد ديكرو وجان كلود أنسكومبر وزملائهم، وأيضاً في سويسـرا من قبل إيدي غولي E.Roulet وجماعته، وقد انتشـر هذا النوع من البحوث الآن في كثير من البلدان الأوروبية والأمريكية. وتسمى بالروابط التداولية لأسباب عديدة:

-أولاً : إن دراسة هذه الروابط تمت في إطار النظريات التداولية، وخاصة منها نظرية الأفعال اللغوية ونظرية الحجاج ونظرية الحوار.

-ثانياً : تحدد وظيفة هذه الروابط بواسطة البنينة (structuration) التي تقدمها أو تقترحها للخطاب.

-ثالثاً : نريد أن نميزها من الروابط المنطقية التي نجدها في اللغات الصورية و الاصطناعية.

وسنبين الآن بعض الاختلافات بينهما.

- في المنطق هناك رابط واحد ووحيد لإفادة الربط والوصل، ويرمز له بالرمز "∧"، وهناك رابط واحد يدل على معنى الفصل "∨"، وهناك أيضاً رابط للاستلزام وآخر للنفي. وبعبارة أخرى فالرابط المنطقي يدل على معنى واحد، والمعنى الواحد يؤديه رابط واحد ووحيد. وأمام هذه المحدودية في الروابط المنطقية، نجد تعدداً في الروابط اللغوية التي تعبر عن دلالة واحدة. فالوصل يعبر عنه، في اللغة العربية، بأدوات عديدة منها: الواو، حتى، الفاء، ثم، بل، لكن، ... إلخ، والفصل، هو الآخر يعبر عنه بواسطة روابط عديدة من قبيل: أو، إما ...وإما، ... وغير ذلك. والشيء نفسه ينطبق على النفي والشـرط والاستلزام. إن الروابط اللغوية تشكل طبقة واسعة ومفتوحة تشمل:
  - أدوات وحروف العطف: الواو، الفاء، أو، بل، لكن...
  - الظروف: طبعاً، بالتأكيد، دائماً، هكذا، أخيراً..
  - أدوات التبعية والتعليق: بما أن، لأن، إذا....
  - مركبات حرفية: بالفعل، على الاقل، في كل الحالات..
  - حروف وأدوات التعجب وغيرها من الأدوات والمركبات.

ويمكن أن نضع أغلب هذه التعابير في طبقتين كبيرتين: أدوات العطف أو الربط والظروف.

ب_ إن التعدد المشار إليه بالنسبة إلى الروابط اللغوية والتداولية، نجده على مستويين: مستوى الأدوات التي نربط بها وهي كثيرة ومتعددة، وهناك مستوى ثان وهو أن كل رابط من الروابط له استعمالات عديدة ومتنوعة، وسنعود فيما بعد إلى التفصيل في هذه النقطة بالذات.

ج_ إن الروابط اللغوية أو التداولية، بخلاف الروابط المنطقية، يمكن أن تربط بين عناصر مختلفة وغير متجانسة (Hétérogènes)، ويمكن أن نقول إنها خاصيتها الأساسية. أما الروابط المنطقية فلا يمكن أن تشتغل إلا على عناصر متماثلة، وذات طبيعة متجانسة: وهي القضايا[4]. وانطلاقاً من قضيتين أو من قولين بسيطين أو مركبين، تنشئ الروابط المنطقية قولا مركباً أو قضية كبرى: فإذا كان لدينا الرابط "v" والقولان "أ" و"ب"و فإن القول المركب منهما سيكون هو:

"أ v ب".

وقد أدمج ديكرو مصطلح "الرابط" في أبحاثه ونظرياته باعتباره مصطلحاً تقنياً، وقد كان النموذج المرجعي بالنسبة إليه هو حساب القضايا. ويرى هذا اللساني أننا إذا كنا ندرس كلمات أو أدوات من قبيل: لكن، لا سيما، بالتأكيد، إذن، بالاضافة إلى ذلك.. إلخ، أي ما يندرج في الطبقة العامة للروابط، فإننا نجد أنفسنا أمام كلمات يتمثل دورها العادي في إقامة ربط بين وحدتين دلاليتين. ولهذا لا يمكن وصف "لكن" أو "طبعاً" أو "زد على

ذلك" بشكل منعزل، بل علينا أن نصف البنيات "أ لكن ب"، "أ زد على ذلك ب".

وهنا نجد أنفسنا أمام مشكل تحديد هذه الوحدات "أ" و"ب" التي تربط بينها الروابط المدروسة، وسيكون الأمر جد سهل لو تعلق الأمر باللغة المنطقية، التي يمكن أن نحدد فيها، بسهولة، الموضوعات التي تم الربط بينها بواسطة الرابط المنطقي وهذا لسببين:

أولاً : الرابط يربط دائماً بين مقطعي أو جزئي المعادلة التي يظهر فيها.

ثانياً : هناك قواعد صريحة تسمح بتحديد ما هي هذه المقاطع أو الأجزاء.[5]

إن الروابط التداولية ليست عبارة عن مفصلات بسيطة تربط بين مجموعة جمل وجمل أخرى، ولكن لها قيم مركبة. إن هذه الأدوات "حتى، إذن، بل، لكن، تقريباً، لأن، بما أن، مع أن، بالتأكيد، لا سيما..." تدرس باعتبارها مؤشرات مندرجة في سيرورة قولية وتلفظية، تعالق، بشكل صريح أو ضمني بين المقول وفعل القول (le dire et le dit).

وهذا التصور يقوم على مبدأ مفاده أن الروابط التداولية لا تربط ولا تقيم علاقة بين أجزاء مادية كما تتجلى في الخطاب، ولكنها تربط بين وحدات دلالية تقوم ببناءها، انطلاقا من المقام الخطابي، والتي تكون، أحياناً بعيدة من المقاطع النصية المطابقة لها.

ولهذا لجأ ديكرو إلى استعمال ترقيم مزدوج أو نوعين من الرموز مميزاً بين الأجزاء والمقاطع المادية التي تسبق الرابط أو تتلوه مباشرة (س و ص) و الوحدات الدلالية المفصلة (articulées) بواسطة هذا الرابط (أ و ب)[6].

لقد أشرنا سابقاً إلى أن الروابط اللغوية والتداولية يمكن أن تربط بين عناصر مختلفة من حيث طبيعتها ووضعها[7] فقد تربط بين قول وقولية (énonciation) كما في المثال التالي:

– لقد وصل زيد، مادمت تريد أن تعرف كل شيء.

ففي هذا المثال، ليست هناك علاقة علية وسببية بين هاتين القضيتين، وليست هناك علاقة مضمونية بينهما، لأن من أهم خصائص الأداة "ما دام أن" والأداة المرادفة لها " بما أن (puisque) أيضاً، أن تربط بين القول وفعل القولية.

ويمكن أن يربط الرابط التداولي بين قول وحدث خارجي لغوي (extralinguistique)، أي بين قول المتكلم وسلوك صدر من المخاطب، أو بين قول وظاهرة طبيعية، أو بين قول وحدث (événement) ما. ونمثل لهذا بالمثال الآتي:

- ولكن توقف عن إحداث الضجيج.

فالرابط يربط هنا بين القول الصادر عن المتكلم وسلوك الشخص الذي وجه إليه القول. ويمكن أن تربط هذه الروابط أيضاً بين عنصر صريح وظاهر وعنصر ضمني ومضمر.

نستنتج إذن، مما سبق أن العناصر المربوط بينها يمكن أن تكون ذات طبيعة متباينة ومختلفة.

د_ ننتقل الآن إلى خاصية أخرى تميز بين هذين النوعين من الروابط، ونوضحها بالشكل التالي: الروابط المنطقية تنطبق على قضيتين صريحتين ومحددتين، أما بالنسبة للروابط التي نجدها في اللغات الطبيعية، فإن مثل هذه القيود ليس ضرورياً.

إن رابطاً مبتذلاً ومستعملاً بكثرة مثل "لكن" لا يحدد، بشكل عام، النتيجة التي يهدف إليها. فالحالة التي يكون فيها الرابط "لكن" مسبوقاً ومتلوا، في الآن نفسه، بالعناصر المفصلة (أ لكن ب)، ليست إلا حالة خاصة للتسلسلات(ENCHAINEMENTS) التي يسمح بها هذا الرابط، وبعبارة أخرى، فإن الأمر لا يتعلق هنا إلا بإمكانية واحدة من بين إمكانيات عديدة ومختلفة. يمكن أن نجد "لكن" في بداية جواب، وهو يدرج العنصر الذي يتلوه "ب" بشكل صريح على هذا النحو: (س: ولكن ب) ونمثل له بالجمل التالية:

- ولكن لماذا أنت متردد.

- ولكن تقدم إلى الأمام

وقد نجد هذا الرابط في بداية جواب ولكنه لا يدرج "ب" بشكل صريح: "س: ولكن..)

أما بخصوص العناصر المتعالقة، أي التي يربط بينها الرابط المقصود فليست بالضرورة، تلك الأقوال التي تتقدم الروابط مباشرة وتتلوها.

هـ _ إن الروابط التداولية لا تشغل دائماً عناصر محددة، بل يمكن أن تشغل فقرات كاملة أو مقاطع من الخطاب ذات الحدود غير الواضحة أحياناً[8]. وفي دراستنا لسورة "الأعلى"، قلنا بخصوص الرابط التداولي والحجاجي "بل" الوارد في قوله تعالى: "بل تؤثرون الحياة الدنيا"، إنه الرابط الذي يقيم العلاقة الحجاجية المركزية في السورة، هذه العلاقة التي تحكم كل عناصر السورة و مكوناتها، فهذا الرابط يربط بين أجزاء السورة وعناصرها، وهو المحدد للبرنامج الخطابي والحجاجي، وهو ما يجعل هذه السورة خطاباً محكماً ومنسجماً.[9]

و _ هناك نقطة اختلاف أخرى، وهي أنه لا يمكن أن نتكلم عن ربط حقيقي بخصوص الروابط والعوامل المنطقية، ولكن نتكلم فقط عن الضم (adjonction) أو المجاورة (juxtaposition) أو الموالاة (concaténation) وهو ما أكده روبير بلانشي R.Blanché نقلاً عن رايشنباخ Reichenbach عندما قال: إن الروابط تكتفي بضم قضية إلى

قضية أخرى. ومن هنا ضرورة التمييز -مثلا- بين الاستلزام المنطقي وعلاقة السبب بالنتيجة أو علاقة العلة بالمعلول. فعندما نقول إن "أ" يستلزم "ب"، فمعناه ببساطة: لا يمكن أن يكون "أ" صادقاً و"ب" كاذباً في وقت واحد، ويمكن أيضاً أن نقول إن معناه، هو : "أ" كاذب أو "ب" صادق[10].

فلا يتعلق الأمر بربط حقيقي (Connexion veritable)، أي بعلاقة داخلية بين القضايا، ولكن بعملية ضم وموالاة.

زـ يمكن أن يتم الربط بين القضايا والجمل، في اللغات الطبيعية، دون أن تكون الروابط ظاهرة وصريحة، وبعبارة أخرى، فإن الرابط اللغوي التداولي يمكن إظهاره كما يمكن إضماره، وهذا بخلاف الروابط المنطقية الي يجب إظهارها، شأنها شأن القضايا المربوط بينها في اللغات الصورية و الاصطناعية.

بل إننا نجد حالات كثيرة، لا يجوز فيها الربط والوصل بين جملتين بواسطة حرف عطف، وانما نعتمد هنا تقنية المجاورة (Juxtaposition). ويمكن التمثيل لبعض هذه الحالات بما يلي:

1_ إذا كانت الجملة الأولى إنشائية والثانية خبرية نحو:

- أرسلنا نعمل في الحقل

2- إذا كانت الجملة الثانية توكيدا أو تفسيراً للجملة الأولى، كما نجد ذلك في الأمثلة التالية:

- وما أبرئ نفسي: إن النفس لأمارة بالسوء

- ما هذا بشرا، إن هذا إلا ملك كريم

- أقول له ارحل، لا تقيمن عندنا

3- في مواقف السرد والتفصيل:

- الرحمن علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان.

4- هناك حالات أخرى تكون الجملة الظرفية التابعة فيها دالة على الحال أو الغاية أو الهيئة، ويتم الربط فيها بالمجاورة فقط، وهو ما توضحه الأمثلة التالية:

- كنت غلاماً أرعى الإبل

- خرج الحاكم يتنزه

- وتباعدت، أطلب حجرا، أكسر به اللوز.

ج_ هناك فرق آخر يتعلق، هذه المرة، بمفهوم الصدق نلخصه كما يلي:

إن وصف الروابط المنطقية يتم انطلاقاً من مفهومي القيمة الصدقية وشروط الصدق، أما الروابط التداولية، فينبغي وصفها تبعاً للسياقات التداولية والأغراض التواصلية. وبالنسبة للإطار النظري المتبنى في بحثنا هذا، وهو نظرية الحجاج في اللغة، فإنه يدعو إلى وصف الروابط اللغوية تبعاً للتوجيهات الحجاجية التي تقدمها، والنتائج التي تخدمها.

ونريد أن نشير الآن إلى أنه بعد أن انتقل مفهوم الصدق من المنطق إلى اللسانيات، وبعد أن تم بناء دلاليات صدقية صورية للغات الطبيعية على غرار ما هو موجود في مجال الدراسات المنطقية، فإن عدداً كبيراً من اللغويين وفلاسفة اللغة هاجموا هذا التصور وانتقدوا هذا النمط من النماذج الدلالية القائمة على مفهوم الصدق، لأن هذا المفهوم، بالنسبة إليهم، له دور تفسيري ضعيف، وهو يعطينا معلومات قليلة عن خصائص اللغات الطبيعية، ولا ينطبق على عدد كبير من الأقوال والجمل[11]، نذكر منها الجمل الملتبسة والجمل الإنجازية والجمل التقييمية. ويمكن التمثيل لهذا بالأمثلة التالية:

- طلب زيد منه أن يحضر
- رأيت عينا
- أغلق الباب
- أعدك بالمجئ غداً
- هذا الفندق ممتاز
- هذا الطالب ذكي.

فالجملتان الأوليتان ملتبستان، والالتباس معناه تعدد معاني وقراءات الجملة الواحدة، ولا نعرف بالتالي المعنى المقصود أو القراءة الواردة ولا بد من ربطها بالسياق أو المقام.ومعنى هذا أننا لا نعرف شروط صدق هذه الجملة ولا نستطيع أن نسند إليها أي قيمة صدقية. ثم إن الالتباس أنماط ودرجات متعددة، فالجملة الأولى تشتمل على التباس

تركيبي مرده إلى الإضمار والعائدية، في حين تشتمل الثانية على التباس معجمي دلالي. أما الجملتان 3 و 4 فهما جملتان إنجازيتان، تنجز أولاهما فعلاً لغوياً هو فعل الأمر، وتنجز الثانية فعل الوعد. والجملتان الأخيرتان تقييميتان، تتضمن كل واحد منهما حكم قيمة (évaluation). فهذه الجمل وأمثالها، غير إثباتية، ولا يمكن بالتالي أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب، وإذا كان القسم الأعظم من الجمل في اللغات الطبيعية ليس له طابع وصفي تمثيلي ، أي أنه لا يصف الواقع الخارجي ولا يقدم تمثيلاً له، وليست له إلا علاقة ضعيفة وغير مباشرة معه، فإن هذا يصح، بشكل كبير، بالنسبة للكلمات الوظيفية والنحوية والعلاقية، ومنها الحروف والعوامل والروابط النحوية والتداولية. ونعود الآن إلى الروابط المنطقية وإلى منطق القضايا الكلاسيكي أي غير الموجه، والذي يقوم على قيمتي الصدق والكذب، ونتسائل: ما هي خصائص الرابط المنطقي؟ وما علاقته بمفهوم الصدق؟

نحن نعلم أن الروابط يؤتى بها لتكوين قضايا مركبة انطلاقاً من قضايا بسيطة وأولية، وأنه إذا أردنا أن نثبت صدق قضيتين معاً، نربط بينهما.

فإذا أخذنا رابط الوصل في المنطق، والذي يؤشر له بالرمز "$\wedge$" فسنجد أن هذا الرابط يتسم بخاصتين اثنتين:

الخاصية الأولى: يستلزم هذا الربط صدق كل قضية من القضيتين المربوطتين.

الخاصية الثانية: تغيير ترتيب القضيتين لا يؤثر على صدقهما. ولكي يكون رابط الوصل منطقياً، ينبغي أن يحترم هاتين الخاصيتن. وإذا أخذنا أمثلة من قبيل:

- ابن رشد فيلسوف وإبن خلدون مؤرخ.

- السبورة سوداء وكبيرة

فسنقول إن الواو الواردة في هذين المثالين تسمح باعتبارها رابطاً مقابلاً لرابط الوصل المنطقي الموجود في منطق القضايا لأنها تتضمن الخاصيتين المذكورتين سابقا، فالقضية المركبة تتكون من قضيتين بسيطتين صادقتين، ثم إن تغيير ترتيب القضيتين لا يؤثر على صدقهما ولا ينتج عنه اختلاف دلالي.كما يوضح ذلك ما يلي:

- ابن خلدون مؤرخ وابن رشد فيلسوف

- السبورة كبيرة وسوداء

ف "أ و ب" مساو ل "ب و أ"، ويمكن تسمية هذه الواو بالواو المنطقية ولكن الرابط اللغوي لا يحترم الخاصيتين المشار إليهما آنفا في كل استعمالاته، ولا تكون له القيمة المنطقية دائماً وأبدا. ولنوضح هذا بالمثال التالي:

- العلم أحمر وأزرق

إن الربط الذي نجده في هذا المثال لا يستلزم صدق القضايا المكونة له: "العلم أحمر " و" العلم أزرق"، وهذا بخلاف المثال السابق: "السبورة سوداء وكبيرة" الذي يسمح لنا بأن نستنتج منه أن السبورة سوداء وأنها أيضاً كبيرة. إذن فالمثال "العلم أحمر و أزرق" لا يحترم القيد الأول من قيود الربط المنطقي، ولا يمكن اعتبار الواو الواردة فيه مماثلة لرابط الوصل المنطقي. وإذا أخذنا أمثلة أخرى من قبيل:

- أشعل السيجارة وشرب كأساً.

- أكلت الخبز وشربت الشاي.

فسنجد أنها تحترم الخاصية الأولى، فاستلزام صدق القضايا المكونة للقضية الكبرى حاصل. فالمثال الأول يستلزم: "أشعل زيد سيجارة"، ويستلزم كذلك " شرب كأساً"، والشيء نفسه ينطبق على المثال الثاني. لكن الذي نلاحظه بخصوص هذين المثالين، هو أن الخاصية الثانية منعدمة. فإذا غيرنا ترتيب قضايا المثال الأول فسيصبح على الشكل التالي:

- شرب زيد كأساً وأشعل سيجارة.

وهذا القول ليس مماثلاً للقول الأول، وذلك أنه يجعل فعل إشعال السيجارة تالياً لفعل الشـرب. وبدل أن نتحدث هنا عن الواوالمنطقية سنتحدث عن الواو الزمنية التي تفيد أن واقعة أو فعلاً ما يأتي بعد فعل آخر

(la postériorité) وسنجد أيضاً العديد من الأمثلة التي تعبر فيها الواو عن معانٍ ودلالات أخرى نورد منها الأقوال التالية:

- سقط المطر وحملت المظلة

- فتحت الباب ودخلت

- سقط الكأس وتكسر

فإن أخذنا المثال الأول، فسنلاحظ أنه يحترم القيد الأول فقط، أما إذا غيرنا ترتيب قضاياه، أي أنه أصبح على الشكل التالي:

- حملت المظلة وسقط المطر.

فإن صدق القضية الكبرى قد تأثر بهذا التغيير في الترتيب ومعنى هذا القول مختلف عن معنى القول الأول. فالواو في المثال الأول تفيد معنى السببية، أي أنني حملت المظلة بسبب سقوط المطر، وهي لا تعبر عن هذا المعنى في المثال السابق، لأنه إذا قرئ قراءة سببية سيكون لاحناً، فلا يمكن أن يسقط المطر بسبب حملي للمظلة. ولن يكون هذا المثال سليماً إلا إذا كانت الواو فيه تعبر عن معنى الصدفة وبديع الاتفاق، أو أنها تعبر عن تحقق ما كان متوقعاً، لأن السماء كانت غائمة مثلاً وكان نزول المطر محتملاً. ويخرق المثال الثاني أيضاً القيد المنطقي المتعلق بالترتيب والترتيب المعكوس. فلا يمكن أن نقول مثلاً:

- دخلت وفتحت الباب

لأن الدخول يأتي بعد فتح الباب، ومن الصعب جداً قول هذا المثال إلا في سياقات نادرة جداً بحيث تكون هناك أبواب كثيرة، والباب التي دخلت منها غير الباب التي سأفتحها ليدخل منها عامة الناس مثلاً.

والذي نريد أن نشير إليه، بهذا الصدد، هو أن تغيير ترتيب القضايا الأولية المكونة للقضية الكبرى، يؤدي، في كثير من الحالات، إلى تغيير المعنى وإلى تغيير شروط صدق العبارة وكذا قيمتها الصدقية، بل يؤدي أحياناً إلى نتيجة لاحنة كما هو الشأن بالنسبة للمثال السابق.

وإذا عدنا إلى المثال الذي درسناه آنفا "العلم أحمر وأزرق" والذي لا يحترم أي خاصية من خصائص الربط المنطقي، فسنقول إن هذا المثال هو الذي اعتمده كثير من اللغويين والرياضيين مثل أزفالد ديكرو ونوام تشومسكي وروني طوم (R Thom) وغيرهم ليبينوا أن الواو (وما يقابله في اللغات الأجنبية :and et ...) لا يمكن اختزاله إلى الرابط المنطقي، أو أنه لا تكون له دائما نفس القيمة[12] وتعدد معاني الرابط الواحد، وتنوع استعمالاته يفرض علينا السؤال التالي: كيف نصف هذا التعدد في المعاني والاستعمالات؟ وما هي الإمكانات الواردة في هذا السياق؟ وفي معرض الإجابة عن هذه الأسئلة: نأخذ مثال الواو، ونقول:

هناك تحليلان ممكنان:

1- أن نستنتج أن هناك مجموعة من الواوات، وندافع بالتالي عن فرضية الإشتراك والتعدد الدلالي (La polysémie) ومن بين هذه الواوات، هناك الواو المنطقية التي تحترم الخاصيتين المرتبطتين بالاستلزام و الترتيب.

2- التحليل الثاني يسلم بوجود واو واحدة، ولكن علينا أن نفسر آنذاك، كيفما كان المعنى الوحيد المفترض، كيف أن هذا المعنى يتحقق عبر قيم و استعمالات مختلفة.

وإذا كان جل اللغويين يميلون إلى تبني التحليل الثاني، فإن الاختلاف يظل قائماً حول طبيعة هذا المعنى الوحيد والمفترض.

وعلى العموم فإن الفرضية التي ترفض تعريف الروابط بواسطة قيمة منطقية ثابتة مقنعة إلى حد كبير، لما بيناه آنفاً من فروق واختلافات جوهرية وجذرية بين اللغات الطبيعية واللغات الصورية.

الهـوامـش

1. Tesniére, L (1959): Eléments de syntaxe structurale, klinckseick, Paris. Harris. Z. S (1971): Structures mathématiques du langage, Dunod, Paris.
2. Blanché. R (1968): Introduction à la logique contemporaine Armand Colin, Paris.

3. المصدر السابق، ص: 70، وانظر كذلك:
Jean Salem: Introduction a la logique formelle et symbolique Ed. Nathan, Paris, 1987, P: 35.

4. ديكرو: 1980، les mots du discours، مينوي، ص: 15.

5. المصدر السابق.

6. نفسه، ص :17

7. المصدر السابق، الفصل الخاص بـ Mais

8. نفسه \ ص: 17

9. أنظر الفصل الخاص بتحليل هذه السورة في كتاب (الخطاب والحجاج)

10. روبير بلانشي: مدخل إلى المنطق المعاصر، ص: 56-57.

11. أنظر أعمال أوستين وسورل وديكرو و أنسكومبر وغيرهم.

12. بنوا دو كورنوليي: Effets de sens 1985، مينوي، ص: 42-43.

الفصل الثالث

الاستلزام المنطقي والاستلزام اللغوي

سنعالج في هذا الفصل ظاهرة أخرى درست من قبل اللسانيين والمناطقة، وهي مسألة الاستلزام. وسنحاول أن نجيب عن تساؤلات عديدة من قبيل: ما هو الاستلزام؟ وما الذي يميزه من الاقتضاء؟ وهل هناك نوع واحد من الاستلزام، أم أن هناك أنواعا عديدة؟ وهل يمكن رد الاستلزام اللغوي إلى الاستلزام المنطقي؟ وما هي المقارنة الممكن إجراؤها بينهما؟ أين يتجلى تماثلهما واختلافهما؟ إلى غير ذلك من القضايا والإشكالات العديدة والمتنوعة.

تعريف الاستلزام

الاستلزام بمعناه العام والمبتذل، علاقة تقوم بين حدثين، أو بين قضيتين، بحيث ينتج الثاني عن الأول بشكل ضروري وحتمي.

وفي الإصطلاح المنطقي الرياضي، فإنه يحدد باعتباره دالة صدقية (fonction de verite) أو رابطاً قضوياً يؤشر له بالرمز "←" أو "C". وتحدده ستراوسن (strawson) في كتابه "مدخل إلى نظرية المنطق" الذي ظهر في سنه 1952 كالتالي: "إذا قلنا إن قولاً يستلزم قولاً أخر، فمعناه أنه سيكون غير منسجم ومتسق (ومتناقض)، إثبات القول الأول ونفي القول الثاني"[1].

ونميز عادة بين الاستلزام اللغوي الذي نجده في اللغات الطبيعية البشرية، والاستلزام المنطقي الذي يرتبط باللغات الصورية الاصطناعية كمنطق القضايا على سبيل المثال.

وقد استعمل هذا المصطلح في مجالات علمية ومعرفية عديدة، في اللسانيات والمنطق والفلسفة، ولذا وجب تحديده وضبط استعمالاته، وإبراز الفروق المختلفة القائمة بينها.

الاستلزام المنطقي

لقد سبقت الإشارة إلى أن الاستلزام دالة صدقية أو رابط قضوي، مثله مثل رابط الوصل الذي يؤشر له بالرمز (Λ) أو رابط الفصل المؤشر له بالرمز (v). وهو أي الاستلزام يربط بين قولين أو قضيتين، يمكن أن ندعوهما على التوالي: المقدم (ANTÉCEDENT) والتالي (CONSEQUENT)، ويتحقق مادياً بواسطة الأدوات "إن... ف..."، "إذا...، ف..."، "كلما...، كلما..."..إلخ في العربية و"...si .... alors " في الفرنسية.

ويقدم المنطق تصورين مختلفين لمفهوم الإستلزام:

- بالمعنى الماصدقي (extensionnel)، والاستلزام لا يعالج هنا إلا الإثباتات الصادقة أو الكاذبة، كائنا ما كان محتواها ومضمونها. وصدق الاستلزام لا يقع تكذيبه إلا إذا كان "أ" صادقاً و"ب" كاذباً.

- بالمعنى المفهومي (intensionnel): وهنا يرتبط صدق القضايا وكذبها بمحتواها. وفي هذا الإتجاه، أدرج لويس (C.I.Lewis) سنة 1918 مفهوم الاستلزام الصارم (implication stricte) "أيستلزم بالضرورة ب"، مقيماً بذلك ربطاً داخلياً بين المقدم والتالي[2]. وقاعدة الاستلزام هي كالتالي:

"يكون الاستلزام صادقاً إذا وفقط إذا كذب المقدم أو صدق التالي ويكون الاستلزام كاذباً إذا وفقط إذا صدق المقد م وكذب التالي" ويمكن توضيح هذا من خلال جدول الصدق التالي:

أ	ب	أ ← ب
ص	ص	ص
ص	ك.	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

ف "أ" هو المقدم أو المستلزم و"ب" هو التالي أو المستلزم والرمز ← هو رابط الشرط أو الإستلزام.

بعض قوانين الاستلزام المنطقي[3] :

1- أ ← بـ ≡ ~ب ← ~أ: قانون عكس النقيض

إذا كان ("أ" يستلزم "ب") فهذا يتكافأ منطقياً مع (لا-ب يستلزم لا-أ)، وبعبارة أخرى، إذا كان المقدم يستلزم التالي، فإن نفي التالي يستلزم نفي المقدم بموجب قانون عكس النقيض (Loi De Contraposition) وعكس النقيض، كما عرفه الجرجاني، هو "جعل نقيض المحمول موضوعاً، ونقيض الموضوع محمولاً" أو هو "جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً أولاً، ونقيض الأول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بحالهما"؟ فإذا أخذنا المثال التالي: "كل إنسان حيوان" وطبقنا عليه قاعدة عكس النقيض، فإن القضية المستنتجة ستكون هي: "كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان". والشيء نفسه بالنسبة للجملة "إذا نزل المطر فالأرض مبللة" التي تستلزم، بموجب هذا القانون، "إذا لم تكن الأرض مبللة فالمطر لم ينزل".

2- ((أ←ب) Λ (ب← ن)← (أ← ن): قانون تعدية الإستلزام

إذا كان (أ) يستلزم (ب)، و(ب) يستلزم (ن)، فإن هذا يستلزم برمته - أن (أ) يستلزم (ن) بموجب قانون التعدية (loi de la transitivité de l'implication)

3- ((أ←ب) Λ (أ←~ب)) ←~أ :قانون الرد إلى المحال

إذا كان (أ) يستلزم (ب) ويستلزم في الوقت نفسه

(لا-ب)، فإن كل هذا يستلزم (لا-أ)، بمعنى لا وجود ل (أ) لأن هذا هو التناقض بعينه ،ولايمكن أن يستلزم "أ" النقيضين معاً بموجب قانون الرد إلى المحال.

(Loi de réduction à l'absurde)

4- ((أ ←ب) Λ أ) ← بـ:قانون الوضع

إذا كان (أ) يستلزم (ب)، وأثبتنا (أ)، فهذا يستلزم إثبات (ب) بموجب قانون الوضع (modus ponens). وإذا أخذنا المثال السابق: " إذا نزل المطر فالأرض مبللة، فإذا كان نزول المطر يستلزم البلل، وكان المطر قد نزل، فإن هذا يستلزم حدوث البلل. وصورة هذا القانون:

إذا "أ" فإن "ب"

لكن "أ"

إذن "ب"

5- ((أ←ب) Λ ~ ب)← ~أ : قانون الرفع

إذا كان (أ) يستلزم (ب)، ونفينا (ب)، فإن هذا يستلزم نفي (أ) بموجب قانون الرفع (Modus Tollens) فإذا كان المطر يستلزم البلل وكان البلل غير حاصل، فإن نزول المطر أيضاً غير حاصل لأن نفي التالي يستلزم نفي المقدم ورفعه.

6- (~أ←أ)← أ : قانون كلافيوس loi de clavius

7- ((أ←ب)← أ)← أ : قانون بيرس loi de pierce

8

- principe d'mportation : (ن ←(ب Λ أ)) ← ((ن←(ب←أ)

9- principe d'exportation : ((ن←(ب Λ أ)← ن) ←(ب←أ))

وهناك قوانين أخرى ولكن نكتفي بما أوردناه.

مشروع مقارنة

بعد أن عرفنا الاستلزام المنطقي، وعرفنا بعض خصائصه وقوانينه، نكون قد وصلنا إلى بيت القصيد، ألا وهو المقارنة بين الاستلزام المنطقي و الاستلزام اللغوي، ا نطلاقاً من الإشكالية التي عالجناها في الفصول السابقة، ونقصد علاقة المنطق باللغة، سنحاول الآن أن نبين بعض الفروق والاختلافات القائمة بين الاستلزام الصوري المنطقي والاستلزام الطبيعي اللغوي، لنؤكد اختلافهما وتباينهما جذرياً، أي من حيث الطبيعة، ولنؤكد أيضاً انتماءهما إلى مجالين مختلفتين: مجال الخطاب ومجال المنطق.

1. إذا كان استلزام ما استلزاما منطقياً، فإنه يخضع لقانون عكس النقيض: (أ←ب)≡ (~ب ← ~أ)، وإذا أخذنا المثال التالي: "إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود"، وطبقنا عليه هذا القانون، فإن النتيجة المحصل عليها ستكون هي: "إذا لم يكن النهار موجوداً، فالشمس غير طالعة"، والاستلزام الموجود في هذا المثال منطقي لأنه يقبل إجراء هذا القانون وتطبيقه عليه، علماً بأن عكس النقيض يعد من أهم المعايير المحددة للاستلزام المنطقي، ومن أهم العوامل المساعدة على التعرف عليه. فإذا كان المقدم يستلزم التالي، فإن نفي التالي يستلزم، حتماً وبشكل ضروري، نفي المقدم.

وينطبق نفس الشيء على هذه الجملة: "إذا كان زيد إنساناً، فإنه حيوان" لأنها تستلزم، وبشكل حتمي وضروري: "إذا لم يكن زيد حيواناً، فإنه ليس بإنسان". نلاحظ أن الأمثلة السابقة تتضمن استلزاماً منطقياً لأنها تحترم قانون عكس النقيض، وقد نجد أنها تحترم القوانين المنطقية الأخرى التي أوردناها آنفاً مثل قانون تعدية الاستلزام وقانون الوضع وقانون الرفع.

وإذا أخذنا قانون التعدية، وطبقناه على المثال التالي:

- كلما كانت الشمس طالعة، كان النهار موجوداً، وكلما كان النهار موجوداً، كانت الأرض مضيئة."

فسنلاحظ أنه ينطبق، وأن الجملة السابقة تستلزم، بموجب هذا القانون، النتيجة التالية: "كلما كانت الشمس طالعة، كانت الأرض مضيئة".

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه علينا الآن هو كالتالي: هل كل الجمل والأقوال التي نجدها في اللغات الطبيعية، والتي تبدأ برابط الشرط أو الاستلزام تتضمن استلزاماً منطقياً؟.

وبعبارة أخرى، هل يخضع الاستلزام المتضمن فيها لقانون عكس النقيض؟ لنأخذ المثال التالي:

- إذا كانت الأرض مبتلة فقد سقط المطر

فهل يتعلق الأمر، في هذا المثال باستلزام؟ إن الإجابة ستكون طبعاً بالإيجاب، ولكن هل هو استلزام منطقي؟ هنا سنجيب بالنفي لسببين اثنين: السبب الأول هو أن هذا المثال لا يقبل إجراء عكس النقيض عليه، فلا يمكن أن نقول:

- إذا لم يسقط المطر، فلن تكون الأرض مبتلة

لأن هذا غير صحيح، ولأن حدوث البلل ممكن، فقد يحدث بسبب المطر أو بسبب الفيضان، أو يحدث بسبب إهراق الماء أو غير ذلك من الاحتمالات العديدة والممكنة.

السبب الثاني، وهو مرتبط بالأول ، يتمثل في أن الاستلزام الذي يتضمنه المثال السابق، استلزام احتمالي وطبيعي، والعلاقة بين المقدم والتالي ليست علاقة لزوم أو تلازم حتمي وضروري، ثم إن الأداة "قد" تفيد التقليل كما تفيد التحقيق.

والذي يؤكد أن الاستلزام الوارد في هذا المثال استلزام طبيعي احتمالي هو أن هذا المثال قد يقرأ قراءة استلزامية كما أنه قد يقرأ قراءة أخرى، وبعبارة أخرى فقد تكون العلاقة الدلالية المنطقية التي يتضمنها علاقة سببية أو قد تكون استنتاجاً احتمالياً، إلى غير ذلك من القراءات والتأويلات الممكنة المرتبطة بالمقام أو السياق التداولي للمتكلمين. ولنأخذ

مثالاً آخر:

- إذا انخفض ميزان الحرارة، سينزل المطر

فهل نجد في هذا المثال استلزاماً منطقياً؟ قد تكون العلاقة بين جزئه الأول وجزئه الثاني استلزامية، وقد تكون استنتاجية، وإذا اشتمل هذا المثال على استلزام، فإنه سيكون استلزاماً لغوياً طبيعياً، ولن يكن بتاتاً والبتة، استلزاماً منطقياً لأسباب عديدة، من أهمها عدم خضوعه لعكس النقيض، فلا يمكن أن نقول مثلاً:

- إذا لم يسقط المطر، فميزان الحرارة لم ينخفض

ونقول الشيء نفسه عن أمثلة أخرى نحو:

- وإذا حييتم بتحية، فحيوا بأحسن منها أو ردوها".

- وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى.

- إذا قتل زيد، فإن عمرا قتله.

- إذ كان الطالب مهملاً لدروسه، فسيرسب في امتحانه.

وإذا حللنا هذه الأمثلة فسنجد أنها لا تسمح بإجراء عكس النقيض عليها، ليس هناك لزوم منطقي بين المقدم والتالي أو بين المستلزم والمستلزم ولهذا لا يمكن أن نستنتج منها الأقوال التالية:

- اذا لم ترد التحية بأحسن منها، فإنه لم يحيك أحد

- إذا لم ترج الغنى، فلم تصبك خصاصة

- إذا لم يقتل عمرو زيدا، فإن هذا الأخير لم يقتل

وهكذا الحكم الذي أوردناه بالنسبة لهذه الجمل، وأيضاً بالنسبة للأمثلة التي سبقتها ينطبق عل القسم الأعظم من جمل وأقوال اللغات الطبيعية، والأمثلة التي نجد فيها الاستلزام المنطقي الذي يخضع لقانون عكس النقيض، نادرة ونادرة جداً، والذي نجده بكثرة في اللغة الطبيعية هو الاستلزام اللغوي أو الطبيعي بأنماطه وأنواعه العديدة، وهو مختلف تماماً عن اللزوم المنطقي من حيث مصدره ومجاله، ومن حيث طبيعته أيضاً.

2. ولننتقل الآن إلى فرق آخر يتعلق هذه المرة بمفهوم الصدق (vérité) إن قاعدة الاستلزام ، التي أوردناها آنفاً. تقول: "يكون الاستلزام صادقاً إذا وفقط إذا كذب المقدم أو صدق التالي، ويكون كاذباً إذا صدق المقدم وكذب التالي". وإذا نظرنا في جدول صدق الاستلزام، فإن الحالة الوحيدة التي يكون فيها الاستلزام كاذباً هي الحالة التي يكون فيها المقدم صادقاً والتالي كاذباً، وهو ما يتنافى مع مفهوم الاستلزام المنطقي، ويتنافى مع التعريف الذي قدمه ستراوسن لهذا المفهوم، ولكن الإشكال الذي نريد إثارته بهذا الصدد هو كالتالي: هل الاستلزام اللغوي يحترم القاعدة سالفة

الذكر؟ هل يخضع لجدول الصدق المشار إليه؟ وهل إذا صدق المقدم وكذب التالي، يكون الاستلزام - برمته - كاذباً بالضرورة؟

وإذا أخذنا المثال التالي:

- الشمس طالعة إذن النهار موجود

فسنقول إن الاستلزام المتضمن في هذا المثال صادق لأن المقدم يستلزم التالي بشكل حتمي وضروري، وفي كل الأزمنة والأمكنة.

فطلوع الشمس يستلزم وجود النهار، وبعبارة أخرى، كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً. ونقول إن الاستلزام صادق، في هذا المثال. لصدق التالي، ولا يهم إن كان المقدم صادقاً أم كاذباً، أي إن كان الوقت نهاراً أو ليلاً، أو كانت الشمس طالعة أو غير طالعة. ولننظر الآن في بعض الأمثلة السابقة:

- إذا كانت الأرض مبتلة، فقد سقط المطر

- إذا انخفض ميزان الحرارة فسينزل المطر

- وإذا تصبك خصاصة، فارج الغنى

ولنتساءل بخصوص هذه الأمثلة: هل سيكون الاستلزام كاذباً إذا صدق المقدم وكذب التالي، كما هو الشأن بالنسبة للاستلزام المنطقي؟

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن الاستلزام الوارد في هذه الجمل ليس منطقياً لعدم خضوعه لقانون عكس النقيض، وأشرنا كذلك إلى إمكان صدق المقدم وكذب التالي.

ومع كل هذا فإن الاستلزام لا يكون كاذباً وهذا هو الفرق بين الاستلزام المنطقي والاستلزام اللغوي.

فإذا أخذنا المثال الأول، ووجدنا أن المقدم صادق أي أن الأرض مبتلة، فإن التالي يكون صادقاً أو كاذباً، ولن يؤثر كذبه على صدق الاستلزام، فقد يكون سبب البلل هو المطر أو الفيضان أو إهراق الماء كما أشرنا إلى ذلك آنفاً. فنزول المطر هو مجرد شرط كاف (Condition suffisante) لحصول البلل، وليس شرطاً ضرورياً وكافياً.

والشيء نفسه ينطبق على المثالين الثاني والثالث: فقد ينخفض ميزان الحرارة، ولا ينزل المطر، فالأمر يتعلق هنا باستلزام احتمالي أو باستنتاج طبيعي، فإذا انخفض ميزان الحرارة يكون ذلك مؤشراً يجعلنا نتوقع نزول المطر، وقد ينزل فعلاً أو لا ينزل. وبخصوص المثال الثالث، فكلنا يعلم أن الذين أصابتهم خصاصة، أي الفقراء منهم من يرجو الغني ومنهم من يطمع في ذلك. فنستنتج مما سبق أن القضية المستلزمة (أي التالي) يمكن أن تكون كاذبة، وهذا في الاستلزام اللغوي - دون أن تكون القضية المتضمنة لها كاذبة، أو دون أن يكون الاستلزام برمته كاذباً، وهذا بعكس الاستلزام المنطقي الذي سيكون كاذباً إذا كانت القضية المستلزمة كاذبة.

3 _ ومن جهة اخرى فبمجرد ان نعرف صدق أو كذب كل قضية من القضيتين "أ" و"ب"، فإن القضية (أ ←ب) تكون صادقة أو كاذبة. ويتعلق الأمر هنا بمبدأ من مبادىء منطق القضايا لا يهتم إلا بالقضايا القابلة للحكم عليها بالصدق أو الكذب، والتي ليست محايدة بأي حال من الأحوال، أما إذا عدنا إلى الاستلزام اللغوي، فسنجد أن القضية (إذا أ، ب) تختلف عن الاستلزام المادي

(أ ←ب) اختلافاً جوهرياً، ويتعلق الأمر بحالة جد عامة. ولنمثل لهذا بالمثال التالي:[4]

– إذا نزل المطر، فإن المتسابق رقم 3 سيربح

هناك إذن رهان في هذا المثال، ولكن الذي ينبغي أن نشير إليه بهذا الصدد، وهو ما ذهب إليه أزفالد ديكرو Ducrot(1972) وأكده بنوا دي كورنوليي B.de Cornulier (1985)، هو أنه في حالة ما إذا لم ينزل المطر، فإن المراهن لا يعتبر لا خاسراً ولا رابحاً، سواء أربح المتسابق أم خسر، وبعبارة أخرى فإن صدق (إذا أ، ب) يكون غير محدد، في الحالة التي يكون فيها "أ" كاذباً. وهذا ما دفع ديكرو إلى أن يصوغ تعريفاً تكليمياً (illocutoire) للأداة "SI" في الفرنسية، والتي هي رابط الاستلزام (= إذا، إن) انطلاقاً من مفهوم الفعل اللغوي، وهذا التعريف هو كالتالي:[5]

إثبات "إذا أ، ب" هو:

1- أن نطلب من السامع أن يتخيل "أ"

2- بمجرد أن يتم إدراج الحوار في إطار هذا السياق المتخيل نثبت داخله "ب".

فنحن عندما تلفظنا بالمثال "إذا نزل المطر، فإن المتسابق 3 سيربح"، فإننا لم نقل أي شيء عن الحالة المعكوسة، وهي الحالة التي لا ينزل فيها المطر، وليس من الضـروري حصول ذلك، بل الشائع في اللغات الطبيعية عدم حصوله، وهذه خاصية من خصائص الاستلزام اللغوي. أما بخصوص الاستلزام المادي

(أ ←ب)، فعندما نقول إن "أ" يستلزم "ب"، فإننا نقول في الوقت نفسه إن "لا-أ" يستلزم "لا-ب". وينطبق ما قلناه عن المثال السابق على أمثلة أخرى من قبيل:

- هنا فواكه كثيرة

- تكون الفواكه في شهر يوينو

فنحن عندما نتحدث عن وجود الفواكه هنا أو هناك، أو في زمن من الأزمنة، فنحن لا نقول أي شيء (بشكل صريح ومباشر على الأقل)، بخصوص ما إذا كانت هناك فواكه أو لم تكن في أمكنة وأزمنة أخرى. ولمزيد من التوضيح، نورد المثال التالي:

- إذا كنت جائعاً، فالطعام على المائدة

فالتعريف الذي اقترحه ديكرو ينطبق بشكل جيد، على هذا المثال، وسيتم تأويله وشرحه كما يلي: " إذا كنت جائعاً "معناها" على افتراض انك جائع | أو " لنتخيل هذا الوضع". ففي هذه الحالة، يثبت المتكلم هذه الجملة، أو يخبر المخاطب بوجود الطعام على المائدة، ولا يقول أي شيء في إطار الافتراض المعكوس، إذا لا يمكن أن نقول:

- إذا لم تكن جائعاً، فالطعام غير موجود على المائدة

فالتقابل الذي نجده في المنطق، بخصوص رابط الاستلزام لا نجده في اللغة الطبيعية سواء أتعلق الأمر بـ "SI" في اللغة الفرنسية، أم بـ "إذا" و "إن" في اللغة العربية، وأيضاً بالأدوات المقابلة لها في باقي اللغات. وهذه الخاصية ل "إذا" أو "SI" لاتخص الإثبات Assertion وحده بل نجدها في أفعال لغوية أخرى مثل الأمر، كما يوضح ذلك هذا المثال:

- إذا مررت ببائع الجرائد، فاشتر لي جريدة

فالملاحظات السابقة تنطبق أيضاً على هذا المثال

والا فتراض المعكوس غير وارد في السياق بتاتاً. فالمتكلم الذي تلفظ بالجملة السابقة، لم يقل أي شيء بخصوص الحالة المعكوسة، وهو ما يمنع أن نستنتج من المثال السابق ما يلي:

- إذا لم تمر ببائع الجرائد فلن تشتري لي جريدة

إذن المسألة هنا تتعلق بأمر، وبإمكان المخاطب أن يتجنب كل الطرق والشوارع التي تجعله يمر بأحد باعة الجرائد، وهو ما يعفيه من شراء الجريدة، وهو ما سيفعله من لا يرغب في تنفيذ الأوامر لو كان الإستلزام اللغوي مماثلا للاستلازم المنطقي، ولو كانت خصائص "إذا" مثلاً، مشابهة لخصائص الرابط المنطقي "←".

4.الخاصية الرابعة التي تميز الاستلزام اللغوي من الاستلزام المنطقي، تتمثل في أن الأول لا تناظري، وأن الثاني تناظري[6]. وبعبارة أخرى. هناك نوع من اللاتناظر (Dissymétrie) في الصيغة (إذا أ، ب) والتي لا يتم تمييزها من (ب إذا أ). ويعبر عنه النحو التقليدي بقوله إن "ب" قضية رئيسية وأساسية، و"أ" قضية تابعة (Subordonné). وهذا يتجلى في أن "ب"، وليس "أ"، هو الذي يكون حاملاً للموجهات (Modalités) المحتملة والمتعلقة بالقضية (إذا أ، ب) برمتها. فإذا أردنا أن نستفهم مثلاً، فإن العنصر "ب" هو الذي يكون حاملاً للإستفهام، فنقول:

إذا نزل المطر فهل سنخرج؟

ونلاحظ هنا أن القضية التابعة "ستخرج" هي الحاملة للإستفهام، أو المستفهم عنها، وليس القضية الرئيسية، وبالتالي لا يمكن أن نقول:

*- هل إذا نزل المطر، سنخرج؟

و الشيء نفسه نقوله بخصوص النفي، إذا أن نفي الجملة لا يمكن أن يؤثر - تركيبياً - إلا في القضية الرئيسية. وما قلناه عن الاستفهام والنفي ينطبق أيضاً على الأمر وباقي الموجهات والأفعال اللغوية. ولهذا، فإننا باشتغالنا، دلالياً وتداولياً، على "ب" فقط، وليس "أ"، أو على "أوب"، نكون قد اشتغلنا على (إذا أ، ب) برمتها، ومن هنا اعتبرت القضية "ب" قضية رئيسية وأساسية، أما "إذا أ" فهو مجرد إطار لـ "ب" أو هو توسيع لها، وهذا الوضع لـ (إذا أ، ب) ليس له ما يقابله في المنطق الصوري والرياضي، وفي حساب القضايا على وجه الخصوص[7].

5_ الخاصية الخامسة تتجلى في أن الاستلزام المنطقي حتمي وضروري، بخلاف الاستلزام اللغوي الذي هو احتمالي وإمكاني. وهذه الملاحظة لها، بالطبع، صلة وثيقة بالملاحظات المتقدمة. فعندما نأخذ الاستلزام المادي (أ ←ب) فإن المقدم يستلزم التالي بشكل حتمي، وبعبارة أخرى فإن "أ" شرطٌ ضروري وكاف لـ "ب" و"لا-أ" يستلزم "لا-ب" و"لا-ب" يستلزم "لا-أ"، وليس الأمر كذلك بالنسبة للاستلزام اللغوي، وبخاصة الاستلزام التخاطبي. فعندما نقول إن قضية ما تستلزم - تداولياً وحوارياً - قضية أخرى، فإن هذا الاستلزام يكون على وجه الإمكان والاحتمال وليس على سبيل الوجوب، فالأمر يرتبط هنا بالسياق، وبمقاصد المتكلمين وأهدافهم الخطابية والاجتماعية وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستلزام السياقي ليس جزءاً من معنى العبارة، ومن ثم يمكن نفيه وإلغاؤه من قبل المتكلم بواسطة عبارة من قبيل "أنا لم أقل هذا" أو "لم أقصد هذا" أو أن يقول

للمخاطب: "أنت قولتني ما لم أقل " أو " "حملت كلامي ما لا يحتمل" .. إلخ. وفي هذا الإطار استعمل بعض التداوليين مصطلح " المسافة التداولية" Distance pragmatique. فإذا ما قال شخص ما لشخص آخر يتصف بالبلادة، أو لفتاة قبيحة المنظر ما يلي:

- ما أذكاك!

- ما أجملك!

وهذا بالطبع، في سياق التهكم والسخرية، فإذا ما انتبه المخاطب إلى هذا التعريض، وعبر عن غضبه واستيائه، فإن بإمكان المتكلم أن ينفي هذا المعنى الذي يستلزمه خطابه سياقياً وتداولياً، وأن يتمسك بالمعنى الحرفي والصريح للعبارة.

ونعود الآن إلى مسألة الشرط الكافي والشرط الضروري والكافي. إننا إذا نظرنا في القضية

(إذا أ، ب) ودرسنا جميع استعمالاتها في اللغة الطبيعية، فسنجد أنه نادراً ما تعبر عن الشرط الضروري والكافي، كما هو الشأن بالنسبة لهذين المثالين:

- إذا نزل المطر، فالأرض مبللة

- إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود

والاستلزام المتضمن في هاتين الجملتين شبيه بالاستلزام المنطقي، لأنه حتمي، ولأن نزول المطر شرط ضروري وكاف لحدوث البلل أما إذا عكسنا المثال وأصبح على الشكل التالي:

- إذا كانت الأرض مبللة، فقد نزل المطر

فإن الاستلزام يصبح إذاك احتمالياً، ونزول المطر هنا هو شرط كاف فقط، لأن البلل قد يكون بسبب نزول المطر وقد لا يكون الأمر كذلك.

6_ ننتقل الآن إلى خاصية أخرى وتتعلق هذه المرة بروابط الاستلزام، ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد هو أن هناك رابطاً واحداً ووحيداً للاستلزام المنطقي، يؤشر له بالرمز "←" أو "C" وهذا الرابط له' بدوره، دلالة واحدة وثابتة يفيدها حيثما استعمل، ومتى استعمل. أما الروابط اللغوية التي تستعمل للتعبير عن علاقة اللاستلزام فمتعددة ومتنوعة، وهذا في جميع اللغات الطبيعية. فإذا أخذنا اللغة العربية، على سبيل المثال، فسنجدها تتضمن مجموعة من الأدوات، نذكر من بينها: إذا، إن، لو، من، ...إلخ.

وهذا التعدد في أدوات الاستلزام، يقابله تعدد وتنوع في استعمالات الأداة الواحدة، فكل أداة من الأدوات السابقة لها معان ودلالات عديدة، بحيث لا يشكل الاستلزام إلا معنى من هذه المعاني الكثيرة، وإلا استعمالاً من هذه الاستعمالات المتنوعة.

7- وهناك مسألة أخرى تندرج في إطار الفروق والاختلافات القائمة بين الاستلزام المنطقي والاستلزام اللغوي، ولكنها - في الوقت نفسه، تنطبق على جميع الروابط المفيدة للوصل أو الفصل أو النفي أو الاستلزام. تتلخص هذه المسألة في أن التصريح بالرابط المنطقي وإظهاره واجب وضروري بخلاف الرابط اللغوي الذي قد يظهر أو يضمر، مع حصول وظيفته وتحقق دلالته. ثم إن الاستلزام، في اللغة الطبيعية قد يتحقق

بوسائل عديدة فقد يتحقق بواسطة روابط الاستلزام، وقد يتحقق بوسائل أخرى منها اسم الموصول أو المجاورة (Juxtapositon). وقد تبدأ العبارة بأداة شرط أو استلزم، ومع ذلك قد تفيد معنى آخر بحسب السياق.

8_ الخاصية الأخيرة، التي نختم بها مقارنتنا هذه، تتمثل في أن هناك نمطاً واحداً من الاستلزام المنطقي، في حين أن هناك أنماطاً عديدة من الاستلزام اللغوي. وسنفصل القول بخصوص هذه الأنماط في المبحث الموالي.

- **أنماط الاستلزام اللغوي:**

نميز، داخل الاستلزام اللغوي، بين ثلاثة أنماط من الاستلزام على الأقل.

1الاستلزام الدلالي: (Implication sémantique)

ونعرفه كالتالي: تستلزم القضية "أ" القضية "ب" دلالياً، عندما تصدق "ب" في كل مرة يكون فيها "أ" صادقاً ويمكن أن نصوغ هذا التعريف بعبارة أخرى فنقول: "كلما صدق المعنى، صدقت لوازمه ومستلزماته".

ونمثل له بما يلي:

- أغضب زيد عمرا

- غضب عمرو

فإذا أخذنا الجملة الأولى، فإننا سنجد أنها تستلزم = دلالياً - الجملة الثانية، ولا يمكن أن تصدق الأولى وتكون الثانية كاذبة. وبعبارة استلزامية هذه المرة، نقول: "إذا أغضب زيد عمراً"، فقد غضب عمرو.

وخصائص الاستلزام الدلالي هي كالتالي :

-أولا الاستلزام الدلالي يستنتج من معنى الجملة .

-ثانيا إذا نفينا المعنى الحرفي نفينا الاستلزام الدلالي ، أي أنه يتأثر بدخول النفي بعكس الاقتضاء (la présupposition)

الاستلزام التداولي *L'implication pragmatique*

ونستعمل هنا عبارات عديدة فنقول: الاستلزام السياقي، الاستلزام المقامي، الاستلزام التداولي، الاستلزام التخاطبي، الاستلزام الحواري... فالأسماء عديدة والمسمى واحد. والاستلزام التداولي له خصائص عديدة نذكر منها:

- أنه معنى ضمني يستنتج من السياق والمقام.

- يمكن نفيه وإلغاؤه

- اكتشافه مرتبط بالذكاء العام[8]

ونمثل له بما يلي:

- نفذت سجائري

إذا قال شخص ما لشخص آخر: "نفذت سجائري" فإن المعنى الصريح في هذه الجملة هو الإخبار بنفاد السجائر. هذا ما تقوله العبارة، أما ما يقوله المتكلم فهو شيء آخر. فالعبارة تستلزم تداولياً ومقامياً وحوارياً أن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمده بسيجارة، وهذا المعنى يفهم ويستنتج من السياق. وتتعدد الاستلزامات التداولية بتعدد السياقات، ويمكن للعبارة الواحدة أن تستلزم معاني عديدة بحسب السياقات التي ترد فيها.

الاستلزام العرفي الاصطلاحي *L'implication conventionnelle*

ونجده في الجمل التي تشتمل على روابط وأدوات من قبيل (لكن) ونمثل له بالمثالين التاليين:

أ- هند حامل وزيد مسرور بذلك

ب- هند حامل لكن زيد مسرور بذلك.[9]

فإذا قارنا بين الجملتين، فسنلاحظ أن بينهما فرقاً كبيراً. فالجملة الأولى عادية وتفيد أن زيداً مسـروراً بسبب حمل زوجته. أما الجملة الثانية فتشتمل على معنى إضافي بسبب وجود الأداة (لكن). ومعلوم أن (لكن) تفيد أن ما بعدها غير متوقع فالعادة أن زيداً لا يسـر بالحمل ولكنه هذه المرة مسـرور. وهذا الأمر غير متوقع، وعدم التوقع هذا جاء من الرابط (لكن). فهذا المعنى مستلزم لوجو د (لكن) وسمي استلزاماً عرفياً لارتباطه ببعض الأدوات والوحدات اللغوية بشكل عرفي اصطلاحي.

الهـوامـش

1. بول غوشي(P.Gochet) Pragmatique formelle

   ضمن كتاب Le langage en contexte 1986 ص 364

2. أندري روسو: (A. Rousseau) l'implication

3. كلينسك باريس 1978 en langue naturelle et en logique ص 36

   3روبير بلانشي: Introduction à la logique ص 70

   جان سالم: Introduction à la logique formelle

   ص 35-36

4. بنوا دو كورنوليي: Effets de sens ص 58

5. ديكرو : Dire et ne pas dire ص 168

6. دو كورنوليي، مصدر سابق ص: 56

7. نفسه، ص: 57

8. بول غوشي، مصدر سابق

9. نفسه

الفصل الرابع

النفي والتسوير في اللغة العربية

ملاحظات أولية

نهدف في هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة جديدة تندرج في صلب الإشكال العام الذي نعالجه، أي علاقة المنطق باللغة. هذه الظاهرة درست من قبل المناطقة واللسانيين والبلاغيين منذ القديم، ولها تاريخ جد مهم في النحو التوليدي، ونشير إلى أن أهم التطورات النظرية في النموذج التوليدي منذ سنة 1965، أي منذ صدور كتاب "مظاهر النظرية التركيبية"، كانت تهم مجموعة من القضايا و الإشكاليات مثل علاقة التركيب بالدلالة وعلاقة التحويلات بالتأويل الدلالي، وكانت تهم أيضاً مجموعة من الظواهر مثل التبئير والاقتضاء والنفي والتسوير.

وسنحاول نحن هنا أن نقدم بعض التأملات والملاحظات الأولية حول النفي والتسوير في اللغة العربية، وبالخصوص مسألة الحيز "The scope la portee"[1] مع المقارنة بين وجهة النظر التي يتبناها المناطقة، والتصور الذي نجده عند اللسانيين.

لقد قدمت مجموعة من الفرضيات والمقترحات والتحاليل التي تسعى إلى دراسة العلاقة الحيزية بين النفي والأسوار، أو بين الأسوار فيما بينها. ونذكر من هذه الأعمال: قواعد كليما (R. klima)، أبحاث جاكندوف (R. Jackendoff)، جورج لايكوف (G.Lakoff)، جورجيت أيوب (G.Ioup)... إلخ. وقد تمت دراسة هذا الموضوع من منظور منطقي ولساني. وسنحاول، فيما يلي، دراسة بعض هذه الفرضيات المقترحة لوصف ظاهرة التفاعل بين

العوامل المنطقية (Opérateurs)، وخاصة فرضية جورج لايكوف (1971) وفرضية جورجيت أيوب (1975) ولكن قبل دراسة هاتين الفرضيتين، وتطبيقهما على معطيات اللغة العربية أو على معطيات لغات طبيعية أخرى، فإني أريد الإشارة إلى أنني لن أهتم في هذا الفصل إلا بالجمل المشتملة على سور واحد ونفي واحد، وبعبارة أخرى ، لن أتطرق لدراسة الجمل المشتملة على نفي واحد وأسوار عديدة، أو الجمل المشتملة على سور ونفي مزدوج، كما نجد ذلك في هذين المثالين:

- Beaucoup d'hommes ne parlent pa deux langues.

- Jean nie que Paul n'aime pas beaucoup de fruits.

وأريد أن أشير كذلك إلى أن مسألة الحيز أو التفاعل (Intéraction de champ) لا تطرح بين النفي والتسوير فقط، ولكنها تكون كذلك بين النفي ومفردات أخرى مثل الظروف والأدوات والصفات والمركبات الحرفية والمركبات الظرفية، لكن ما يهمنا نحن هو النمط الأول فقط، أي المتعلق بالنفي والتسوير.

فرضية الترتيب في السطح: جورج لايكوف

إن فرضية لايكوف المتعلقة بالتأويل الدلالي للعوامل المنطقية (النفي، الأسوار...) نجدها في مقالة "حول الدلالة التوليدية" "On generative Semantics" المنشور سنة 1971 [2]. ولكن قبل دراسة هذه الفرضية واختبارها، فإننا نشير إلى أن لايكوف يقترح التمثيل للوظيفة الدلالية للأسوار في البنية التحتية التي هي التمثيل الدلالي حسب أطروحة الدلالة التوليدية. ويفترض كذلك أن الأسوار محمولات تحتية، أي أنه يمكن أن تعالج، دلالياً، باعتبارها محمولات (أفعالاً أو صفات) تنتمي إلى جملة عليا.

إلا أن هناك عدداً كبيراً من اللسانيين درسوا فرضية الطبيعة الحملية للأسوار، فمنهم من عدلها، ومنهم من رفضها على الإطلاق. ويمكن أن نذكر هنا، مثلاً: بربارا هال Hall- Partee Barbara التي ميزت بين الأسوار التي يمكن أن تكون محمولات مثل: كثير، قليل les numerals، beaucoup، peu.. إلخ، والأسوار التي لا يمكن اعتبارها كذلك مثل:aucun ، chaque، tout واستنتجت أيضاً أن الأسوار التي تظهر في المركبات الأسمية غير المعرفة (indéfinis) هي وحدها التي يمكن اعتبارها محمولات في البنية التحتية.

ولنعد إلى الإشكالية التي تشكل موضوع دراستنا هذه. إن تأويل الأسوار والعوامل المنطقية عموماً، حسب لايكوف، يعبر عنه في مستوى التمثيل الدلالي بمصطلح "التحكم" (commande)، أي أن العامل الذي يتحكم في

عامل آخر، يكون أعلى منه. وإذا أخذنا المثال التالي: "يقرأ كثيرٌ من الناس قليلاً من الكتب"، فسنقول إن العامل أو السور "كثير" يحكم أو يتحكم في "قليل" لأنه يوجد في وضع أعلى في التمثيل الدلالي. وهذه العلاقة يعبر عنها، في مستوى البنية السطحية، بالتقدم والسبق، وبعبارة أخرى، فإن العامل الذي يتحكم في عامل آخر هو الذي يسبق العامل المتحكم فيه.

وحسب ميشال كالميش (M. Galmiche)، فإن علاقة "التحكم"، في مستوى التمثيل الدلالي، سيتم تعويضها بعلاقة "السبق" في مستوى البنية السطحية.[3]

وعموماً، فإن فرضية جورج لايكوف، بخصوص التأويل الدلالي لعلاقات الحيز، سواء أكانت العلاقة قائمة بين سورين أم بين مجموعة الأسوار، أو كانت قائمة بين نفي وسور، تتمثل في أن الترتيب في البنية السطحية هو وحده الوارد لوصف الاختلافات المتعلقة بالحيز. ويعني مصطلح "الحيز"، والمصطلحات المرادفة له، مجال التأثير الذي يمكن أن يمارسه عامل منطقي (سور، رابط...) على عناصر لغوية أخرى. فحيز النفي، مثلاً، هو ذلك الجزء من العبارة الذي ينطبق عليه.

ونلاحظ أن لايكوف يتبنى وجهة نظر المناطقة التي تفسر التغيرات المرتبطة بالحيز، داخل جملة بسيطة، انطلاقاً من ترتيب العوامل في السطح ، وبعبارة أخرى ، فإن العامل الذي يسبق العوامل الأخرى، ويتقدم عليها في السطح، يؤول على أن له الحيز الأوسع والمجال الأكبر، أي أن العوامل

الأخرى تكون واقعة تحت تأثيره، ومندرجة في حيزه، بل إن لايكوف يذهب بعيداً، فيعتبر أن الترتيب في السطح هو العنصر الوحيد الوارد في التأويل الدلالي، إذ يقول: "العنصر الوحيد المعتد به، في الجملة، هو الترتيب من اليسار إلى اليمين".[4]

وننتقل الآن إلى اختبار هذه الفرضية، بتطبيقها على معطيات اللغة العربية، ولنأخذ المثالين التاليين:

1- ما رأيت أحداً

2- كثير من الأصدقاء لم يحضروا

إن تأويل الجملتين السابقتين - حسب فرضية لايكوف - سيكون كالتالي:

نجد في الجملة الأولى، أن السور "أحداً" مندرج في حيز النفي لأن هذا الأخير يتقدمه ويسبقه، وبعبارة أخرى لأنه يوجد على يمينه في البنية السطحية في حين أننا نجد عكس ذلك في الجملة الثانية، أي أن النفي هو الذي يوجد في حيز السور. ونلاحظ، أن فرضية لايكوف تنطبق على المثالين السابقين: فالترتيب الخطي (L'ordre linéaire) للعوامل في الجملتين (1) و(2) هوالذي يحدد علاقات الحيز (les relations de champ)، ثم إن النفي في (1) والسور في (2) سيكون لهما الحيز الأكبر.

ولنأخذ الآن جملاً أخرى تشمل على أسوار أخرى غير تلك التي رأيناها في المثالين السابقين:

3- لم أر بعض الطلبة

4- لا أحب العديد من الفواكه

5- بعض الطلبة لم أرهم

6- العديد من الفواكه لا أحبه

فالبنسبة للمثالين (3) و(4)، يمكن أن نقول، تبعاً للايكوف إن السور يوجد في حيز النفي وأن هذا الأخير له الحيز الأكبر لأنه يسبق السور ويتقدمه، وسنقول أيضاً إن السور هو الذي يهيمن على النفي، وله المجال الأوسع في المثالين (5) و (6).

كل هذه الأمثلة تبين ورود فرضية لايكوف، أي فرضية الترتيب في السطح.

فالجملتان (5) و(6) هما نوع من العكس التناظري (Inversion symétrique) للجملتين (3) و(4). وهذا يبين أننا إذا غيرنا الترتيب الخطي للعوامل المنطقية في جملة ما فإن هذا يؤدي إلى تغيير في الدلالة.

ولننتقل الآن إلى دراسة الجمل المشتملة على سور كلي، ولندرس المثالين التاليين:

7- كل ما يتمنى المرء لا يدركه

8- جميع الطلبة لم يحضروا

إذا طبقنا فرضية الترتيب الخطي أو الترتيب في السطح، وهي الفرضية المعتمدة في مجال المنطق، فسنقول إن السورين "كل" و"جميع" في المثالين (7) و(8)، سيكون لهما الحيز الأوسع، ويكون النفي مندرجاً في مجالهما. وبعبارة أخرى، يمكن أن نعبر عن هذين المثالين بطريقة أخرى، أي نصوغهما ونشرحهما على الشكل التالي:

9- لا يدرك المرء شيئاً مما يتمنى

10- لم يحضر أحد من الطلبة

لكن هذا الحل غير كاف، لأننا نلاحظ أن الجملتين(7) و(8) ملتبستان. إن فرضية لايكوف لا تسمح إذن بوصف الالتباس الموجود في الجمل المشتملة على سور كلي (Quantificateur Universel) من قبيل: "كل" و"جميع". ونجد هذه الظاهرة في الفرنسية والإنجليزية ولغات طبيعية عديدة، وقد أكد غير واحد من اللغويين أن الجمل المشتملة على نفي وسور كلي من نمط ، (....tous many) تكون ملتبسة.[5]

وإذا عدنا إلى الجملتين (7) و(8) لنبين التباسهما، فسنقول إن الجملة (7) سيكون لها تأويل دلالي أول أو قراءة دلالية أولي على الشكل التالي: "يدرك المرء بعض ما يتمنى"، وهذا يستلزم اندراج السور "كل" في حيز النفي، بالرغم من أنه يتقدمه. ونشير، بهذا الصدد، إلى أن هذا التأويل هو المفضل، وهو الأكثر احتمالاً وورواداً، لأنه يدعمه حدس المتكلم، وهذا بخصوص الاستعمال العادي واليومي لجمل من هذا القبيل.

وهناك تأويل دلالي ثان لهذه الجملة وهو: "لايدرك المرء أي شيء مما يتمنى"، وفي هذا الإطار، فإن النفي هو الذي يوجد في مجال السور.

وسيعالج المثال (8) بالطريقة نفسها لأنه ملتبس هوالآخر، فالتأويل المفضل لهذا المثال سيكون هو: "حضـر بعض الطلبة"، والذي بحسبه يكون السور "جميع" داخل حيز النفي "لم". أما التأويل الآخر الممكن فسيكون هو: "لم يحضر أي طالب".

ولنأخذ الآن الجملتين المقابلتين ل(7) و(8)، واللتين طبقنا عليهما تحويل العكس التناظري أي غيرنا فيهما مواقع العوامل المنطقية، أو غيرنا فيهما ترتيب النفي والسور:

11- لا يدرك المرء كل ما يتمنى

12- لم يحضر جميع الطلبة

ويمكن اعتبار المثالين (11) و(12) حجتين لصالح الملاحظة التي أبديناها من قبل، وهي التباسية الجمل المشتملة على سور كلي.

وفيما يتعلق بالتأويل الدلالي لهذين المثالين، هناك إمكانيتان:

أ- يوجد السور (كل وجميع) في حيز النفي الذي له المجال الأوسع. وسيسند حسب هذه القراءة، للمثالين (11) و(12)، الشرحان التاليان (les paraphrases):

11' يدرك المرء بعض ما يتمنى

12' حضر بعض الطلبة.

ب- يوجد النفي في مجال السور، ولو أنه يتقدمه ويسبقه. وسيكون معنى المثال الأول هو: "لا يدرك المرء أي شيء مما يتمناه"، وسيكون المثال الثاني: "لم يحضر أي طالب".

هناك ظاهرة أخرى، جد مهمة، لاحظها كثير من اللسانيين ولها علاقة ببحثنا هذا. تتمثل هذه الظاهرة في وجود "عناصر (أسماء، أفعال، ظروف، تعابير، ..) لا تظهر، في الجمل البسيطة على الأقل، إلا مع وجود النفي"[6].

يسمى كاطونD.Gaatone في كتابه الذي يحمل عنوان: "دراسة وصفية لنظام النفي في الفرنسية المعاصرة"، المنشور سنة 1971، هذه العناصر: "لواحق النفي" (les satellites de la negation)، [7] وبالنسبة لجيل فوكونيي G.Fauconnier وبيكر C. baker فهما يفضلان استعمال مصطلح "استقطاب النفي"[8](la polarité) ، وهناك مصطلحات وتسميات أخرى.

لندرس الأمثلة التالية:

13- ما رأيت أحداً

14- لا أريد شيئاً

15- ما رأيت من رجل

هذه الجمل ليست ملتبسة، وليس لها إلا تأويل دلالي واحد، وهو التأويل الذي تكون فيه الأسوار (أحداً – شيئاً - من رجل) داخل حيز النفي.

ويمكن أن نقول هنا أن فرضية الترتيب في السطح واردة، ولكن هذه الجمل، لها، في الواقع، وضع خاص. فهذه الأسوار لا تظهر إلا في سياق النفي، وهو ما يفسـر لحن الجملتين الآتيتين:

* 16 رأيت أحداً

* 17 رأيت من رجل

ثم إن هذه الأسوار تأتي دائماً بعد النفي أي أن هذا الأخير ينبغي أن يسبقها ويتقدمها، وإلا كانت النتيجة لاحنة، كما يبين ذلك المثالان التاليان:

* 18 أحد ما رأيته

* 19 من رجل ما رأيته

وهذه الظاهرة تدفعنا إلى التميز بين الأسوار المستقطبة من قبل النفي، والأسوار التي ليست كذلك.

ونلاحظ، في نهاية هذا المبحث، أن فرضية لايكوف (أي الترتيب في البنية السطحية)، قاصرة وغير كافية وأنها عاجزة عن وصف عدد كبير جداً من الظواهر اللغوية، وما تصفه ضئيل جداً، بل لا تكاد تصف شيئاً يذكر. ومن الظواهر الي تعجز الفرضية عن وصفها، يمكن أن نذكر ما يلي:

أ- التباس الجمل التي هي من قبيل (7) و(8): " كل ما يتمنى المرء لا يدركه" و "جميع الطلبة لم يحضـروا"، أي الجمل المشتملة على نفي وسور كلي.

ب- كون الجملتين (11) و(12)، مثلاً، لهما نفس التأويل المفضل/و ولو أنهما مختلفان من حيث الترتيب الخطي للعوامل المنطقية في البنية السطحية.

ت- وجود أسوار مستقطبة (Quantificateurs polarisés) لا تظهر إلا في سياق النفي مثل: (أحد، شيء، من رجل) في العربية، و acucun personne) في الفرنسية بالإضافة إلى وجوب تقدم النفي على هذه الأسوار.

ونشير كذلك إلى أن فرضية لايكوف تعرضت لانتقادات عدد كبير من اللسانيين، من أهمهم اللغوية جورجيت أيوب. لقد بينت هذه اللغوية نقاط ضعف كثيرة في تحليل لايكوف، منها عدم التوافق والانسجام الموجود بين القراءات التي يقترحها هو للأمثلة المدروسة والإجابات التي يقدمها المستجوبون.

بعد هذا التحليل الموجز، يمكن أن نقول إن ترتيب العوامل في السطح له أهمية ضئيلة، وله دور ثانوي جداً في تفسير علاقات الحيز.

ويذهب اللغوي الفرنسي كلود مولر (C.Muller) إلى أن هذا الترتيب يمكن أن يطابق الترتيب المتعلق بالقراءة المفضلة في حالة الالتباس، مع استثناء السور الكلي "كل\Tous."[9]

فرضية جورجيت أيوب

إن فرضية جورجيت أيوب (G.Ioup)، نجدها في مقالها المنشور سنة 1975 بعنوان: (some universals for quantifier scope)[10]

. وأشير في البداية إلى أن ما قدمته أيوب من اقتراحات وإثباتات في مقالها لا يهم العلاقة بين النفي والتسوير. وإنما يتعلق بعلاقات الحيز والمجال الموجودة بين الأسوار فيما بينها.

وتفترض هذه اللغوية وجود عاملين أساسيين واردين بخصوص إسناد الحيز داخل الجملة البسيطة. هذان العاملان – المرتبان بحسب أهمية كل واحد منهما – هما كالتالي:

أ- الخصائص الذاتية للأسوار.

ب- الوظيفة النحوية للسور داخل الجملة

وما يهمنا، في بحثنا هذا، هو اختبار التعميمات الواردة في تحليل هذه اللغوية، لأنها درست أمثلة مأخوذة من عدد كبير من اللغات الطبيعية (14 لغة على وجه التحديد)، ولأنها تتعلق بتأويل الأسوار.

وقبل القيام بهذا الاختيار، نريد أن نعرف، بإيجاز شديد، بالتحليل الذي اقترحته جورجيت أيوب. لقد أشرنا، من قبل، إلى أن هذه اللغوية تدافع في بحثها عن الفرضية التي ترى أن الخصائص الذاتية للسور، وكذا وظيفته

النحوية، هما اللذان يحددان مجال عمله (حيز تأثيره Champ d'action)

أ) إن الأمثلة التي درستها هذه اللغوية لتوضيح دور العامل الأول بخصوص إسناد الحيز، هي كالتالي[11]:

20- I saw a picture of each child

21-She knows a solution for every problem

22-Ethel has a dress for every occasion.

إن السورين (each) و (every)، في الأمثلة السابقة، سيكون لهما، حسب القراءة المفضلة ، المجال الأوسع ولو أنهما يتموقعان على يمين المركب الأسمي الثاني، وداخل المركب الحرفي الذي يرتبط به.

ونجد الظاهرة نفسها في لغات أخرى مثل العربية لنلاحظ المثالين التاليين:

23- أعطيت هدية لكل تلميذ

24 - وجدت حلا لكل مشكلة

إن السور "كل" في الجملتين (23) و(24)، سيكون له الحيز الأكبر، وسيحكم السور الذي يتقدمه والذي يرد في البداية (أي التنكير =un) وذلك بحسب القراءة المفضلة. ويفسر هذا بالخصائص الذاتية للأسوار. وقد قدمت أيوب لائحة من الأسوار المرتبة بحسب طبيعتها وميلها إلى أن يكون لها الحيز الأوسع. ونجد، في التصنيف الذي اقترحته هذه اللغوية، أن أسواراً مثل "each" و "every" في الإنجليزية، و"chaque" في الفرنسية يوجدون في مرتبة عليا في التراتبية المقترحة، ولهم حظوظ كبرى في أن يكون لهم الحيز الأكبر والمجال الأوسع.

وقد اقترحت جورجيت أيوب التراتبية التالية (Hiérarchie) للأسوار معتمدة في ذلك معيار الخصائص الذاتية (Les caractéristiques inhérentes) التي لكل سور: [12]

Tendance inhérente maximale vers la portée la plus étendue

Each= (chaque)

Every = (chaque ،tous les)

All= (tous les)

Most= (La plupart des)

Many= (Beaucoup)

Several= (quelques ،plusieurs)

Some (SN PL) = (quelque)

A few= (un peu)

Tendance inhérente minimale vers la portée la plus étendue.

ب)- العامل الثاني الذي يعتبر وارداً في تحديد علاقات الحيز بين الأسوار، هو الوظيفة النحوية للسور. وقد قدمت جورجيت أيوب، بهذا الصدد، تراتبية اخرى للوظائف النحوية هي كالآتي:[13]

1- الموضع (topique)

2- الفاعل العميق والسطحي

3- الفاعل العميق \ الفاعل السطحي

4- المفعول غير المباشر

5- المفعول الحرفي

6- المفعول المباشر

وقد قدمت بعد ذلك مجموعة من الأمثلة باعتبارها حججاً لصالح هذه التراتبية، يمكن أن نستشهد ببعضها:[14]

25-Every girl took a chemistry course.

26-Achemistry course was taken by every girl

27-Every chemistry course was taken by a girl.

إن السور الكلي "Every" له المجال الأوسع في كل هذه الأمثلة. فهو الفاعل العميق والسطحي في المثال (25) وهو الفاعل العميق في المثال (26) وهو الفاعل السطحي فقط في (27).

بعد هذا التقديم المقتضب، ننتقل إلى مناقشة هذه الفرضية واختبارها انطلاقاً من تطبيقها على الظاهرة التي تشكل موضوع هذا الفصل. ونريد أن نشير، قبل ذلك، إلى أن التفاعل بين النفي والتسوير يختلف عن التفاعل (Intéraction) الموجود بين الأسوار فيما بينها، وبعبارة أخرى، فإن التفاعل القائم بين عوامل منطقية متماثلة هو غير التفاعل الموجود بين عوامل منطقية متباينة، مثل التفاعل الذي نجده مثلاً بين النفي والتسوير. وهذا لا يعني أنه لا يمكن التفكير في معالجة شاملة لكل أشكال التفاعل، لكنه مشروع كبير على أي حال، ويقتضي جهوداً متضافرة، ثم إننا لا ندري ما إذا كان هناك من قام بمحاولة من هذا القبيل بخصوص اللغات الطبيعية. وفيما يتعلق بالفرضية الأولى لجورجيت أيوب، أي الخصائص الذاتية للأسوار، ودورها في إسناد الحيز، فإننا نلاحظ أنها تنطبق في كثير من الحالات. فقد بينا، في غضون المبحث السابق، أن فرضية لايكوف تنطبق على بعض الأسوار فقط. وبصفة عامة، فإنه يبدو أن نمط السور المستعمل يكون مصدر اختلاف معين.[15]

سنحاول الآن أن نختبر هذه الفرضية، ونختبر أيضاً سلمية الأسوار المقترحة من قبل ايوب بشكل أكثر تفصيلاً. لنأخذ المثالين التاليين:

28 - كثير من الرجال لم يشاركوا في الحرب.

29 - العديد من الطلبة لا يرى رأيك.

إن المثاليين السابقين لا يقبلان إلا التأويل الذي ينسجم مع فرضية الترتيب في السطح، والتي بموجبها يكون السور خارج مجال النفي، ويمكن التعبير عن هذا بشكل آخر، فنقول: إن المحمول "لم يشارك في الحرب"، في المثال (28) يصدق على "كثير من الرجال" ويصدق كذلك المحمول " لا يرى رأيك"، الوارد في المثال (29)و على "العديد من الطلبة".

إذن عندما يتقدم هذا النمط من اللأسوار على النفي، فإنه يكون خارج مجاله، أي غير واقع تحت تأثيره.

ويمكن تمديد اللائحة، بتعويض السورين الواردين في (28) و (29) بأسوار أخرى، كما هو الحال بالنسبة للأمثلة التالية:

30 - القليل من الأصدقاء لا يرى رأيك

31 - أغلب الأصدقاء لم يشاهدوا الفيلم

32 - جل الأولاد لم يؤدوا الثمن.

إن التأويل الوارد الوحيد، في كل هذه الجمل هو التأويل الذي يسند فيه الحيز الأوسع للسور. ثم إن التأويل، في هذه الأمثلة، منسجم مع ترتيب العوامل المنطقية في السطح. لكن يكفي أن يظهر سور كلي من قبيل "كل" و"جميع" في الأمثلة السابقة أو في المثالين (28) و (29) ليقع تغير وتعديل في عمليات إسناد الحيز. لندرس المثالين التاليين:

33 - كل الرجال لم يشاركوا في الحرب

34 - جميع الطلبة لا يرون رأيك

هاتان الجملتان ملتبستان فالتأويل الأول والسائد في الوقت نفسه هو التأويل المماثل ل "ليس كل..)

(...Pas tous ont) وحسب هذا التأويل، فإن الجملة (33)، تكون مرادفة ل "بعض الرجال شاركوا في الحرب"، وتكون الجملة (34) مرادفة هي الأخرى ل "بعض الطلبة يرى رأيك".

أما التأويل الآخر فهو كالتالي: إن المحمول "لم يشاركوا في الحرب"، في المثال (33) يصدق على كل الرجال، والشيء نفسه بالنسبة للمثال (34) حيث أن المحمول "لا يرون رأيك" يصدق على جميع الطلبة.

نلاحظ إذن، أن الاختلاف في إسناد الحيز، يعود إلى الإختلاف الموجود بين الأسوار من حيث طبيعتها. ومن حيث خصائصها الذاتية والجوهرية. لنأخذ أمثلة أخرى تشتمل على سور بعضي من قبيل: "العديد،" "بعض"، "جماعة"... إلخ، وحيث يتقدم النفي على السور ويسبقه:

35 - لم أشتر بعض الكتب

36 - لا أرى العديد من الأصدقاء

37 - لم أتحدث إلى جماعة من الناس

إن الحيز الأوسع سيسند إلى الأسوار، وهذا بالرغم من أن النفي يتقدم على السور ويسبقه في البنية السطحية، وليس لهذا الأخير أي تأثير عليه.

وهذا يفسـر بالخصائص الذاتية لهذا النمط من الأسوار، وقد نقول إن هذه الأسوار تتعارض مع الأسوار المستقطبة التي لا تظهر إلا في مجال النفي، والتي درسناها آنفاً. ونلاحظ الظاهرة نفسها بخصوص لغات أخرى.

38- Je n'aime pas certains plats

39-Je n'ai pas acheté quelques livers

40- Je n'ai pas vu plusiurs films

فالأسوار plusieurs، certains،quelques الموجودة في هذه الجمل لها الحيز الأوسع والأكبر.

أما فيما يتعلق بالأسوارالتي هي من قبيل: "كثير" و"قليل" فإن سلوكها كالتالي: عندما تتقدم هذه الأسوار على النفي في الجملة، فإنها تهيمن عليه وتحكمه، بمعنى أن المجال الأوسع يكون لها (أنظر المثالين "28" و "30").

أما إذا كان النفي هي الذي يتقدم على السور، فإن الجملة تصبح ملتبسة:

41: لا أرى الكثير من الأشياء

42: لم يحضر قليل من المدعوين

فالجملتان (41) و (42) ملتبستان، ولكل جملة منهما تأويلان ممكنان، فبحسب التأويل الأول، وهو المفضل والأكثر احتمالاً، يكون السور داخل حيز النفي، أما بالنسبة للتأويل الآخر، فإن السور يكون له الحيز الأوسع، ومعنى هذا أنه غير واقع تحت تأثير النفي، وغير مندرج في مجاله. ويمكن أن نقدم هذه التأويلات على الشكل التالي:

41 - أ- أرى القليل من الأشياء

ب - الكثير من الأشياء لا أراه

42 - أ- حضر الكثير من المدعوين

ب - الكثير من المدعوين لم يحضر

ونشير بهذا الصدد، إلى أن أسماء العدد (les numéraux) تسلك سلوك الأسوار السابقة (كثير، قليل..)، لننظر في المثالين التاليين:

43 - ثلاثة رجال لم يشاركوا في المهرجان

44 - عشر بنات لم يشاهدن الفيلم

إن "ثلاثة" و "عشـر"، الواردين في المثالين السابقين يوجدان خارج مجال النفي، لأنهما يسبقانه ويتقدمان عليه، لكن إذا أدخلنا بعض التعديل على هذين المثالين، فغيرنا ترتيب العوامل المنطقية:

45: لم يشارك في المهرجان ثلاثة رجال

46: لم يشاهد الفيلم عشر بنات

فإن الوضع يصبح مختلفاً، فهاتان الجملتين ملتبستان وتحتملان أكثر من تأويل. والتأويل المفضل هنا، كما هوالشأن بالنسبة للسورين "كثير" و"قليل" في (41) و (42) هو التأويل الذي سيكون فيه السور مندرجاً في حيز النفي، والتأويلان المفضلان بالنسبة ل (45) و (46) هما:

45 - أ- الباقي شارك في المهرجان

46 -أ- الباقي شاهد الفيم

أما فيما يتعلق بالسور الكلي (كل، جميع...)، فإننا نلاحظ أننا نسند إليه دائماً، وحسب التأويل المفضل، الحيز الأضيق في الحالتين معاً، أي عندما يتقدم على النفي أو يتأخر عنه، كما يوضح ذلك المثالان (47) و (48):

47: كل الأولاد لم يحضروا

48: لم يحضر كل الأولاد

فالتأويل الطبيعي والأكثر استعمالاً واحتمالاً هو التأويل الذي ينصب فيه النفي على السور، أي أننا ننفي حضور الكل ونثبت حضور البعض، وتكون الجملتان السابقتان مرادفتين لـ "حضر بعض الأولاد".

إن تحليلنا هذا قد بين ورود وأهمية العنصر الأول من العنصرين اللذين تقوم عليهما فرضية جورجيت أيوب، أي دور الخصائص الذاتية للأسوار في عملية إسناد الحيز، ثم إن الأسوار المماثلة لتلك التي درسناها في اللغة العربية، والتي نجدها في لغات طبيعية أخرى، لها تقريباً، سلوك مماثل. وحسب اللغوي الفرنسي كلود مولر (C. Müller)، يمكن أن نقول: "يمكن ألا تكون الخصائص الذاتية للأسوار عرضية، وأن تكون لها طبيعة دلالية. فالأسوار المتكافئة دلالياً، وإن كانت منتمية إلى لغات مختلفة، فإنه غالباً ما تكون لها خصائص متماثلة".[16]

وسنجاول بدورنا، أن نقترح سلمية جديدة للأسوار التي درسناها في اللغة العربية، وقد تكون صالحة أيضاً للأسوار الموجودة في اللغات الأخرى. هذه السلمية تختلف كل الاختلاف عن السلمية التي اقترحتها جورجيت أيوب، وإن كنا قد اعتمدنا بدورنا المعيار المتمثل في دور الخصائص الذاتية للأسوار في عملية إسناد الحيز. والاختلاف القائم بين السلميتين مرده إلى أمور عديدة، منها التفاعل الذي درسناه هو بين النفي والتسوير، أي بين عوامل منطقية متباينة، ومنها أننا اعتمدنا فقط معيار الخصائص الذاتية للسور.

والسلمية التي نقترحها هي كالتالي:

Certains =بعض

plusieurs =عديد

beaucoup =كثير

un peu =قليل

la plupart =أغلب

la plupart =جل

tous ،chaque =كل

tous = جميع

فالأسوار التي لها حظوظ كبيرة في أن يكون لها الحيز الأوسع هي التي تتموقع في أعلى السلمية.

ونصل الآن إلى العنصـر الثاني من عناصر فرضية جورجيت أيوب، وهو دور الوظيفة النحوية في إسناد الحيز.

إن الفرضية التي ننطلق منها، في بحثنا هذا، هي أن هذا العامل له أهمية قليلة في تحديد علاقات الحيز، ولتوضيح ذلك، سندرس المثالين التاليين:

49- كل اللاعبين لا يرون رأيك.

50- لم ألتق ببعض الأصدقاء

إذا اعتمدنا فرضية أيوب، سنقول إن السور "كل"، في المثال (49)، له الحيز الأوسع لأن وظيفته النحوية في هذه الجملة هي وظيفة الفاعل، وسنقول في الوقت نفسه إن السـور الجزئي "بعض" الوارد في المثال (50)، له مجال ضيق لأنه يوجد داخل مركب حرفي.

وفي الواقع، فإن العكس هو الصحيح، وهو التأويل الطبيعي لهذين المثالين.

فالسور "كل" في المثال (49)، سيكون له حيز ضيق، حسب القراءة المفضلة، وبعبارة أخرى، سيكون مندرجاً في مجال النفي، وواقعاً تحت تأثيره، وسيكون المثال بالتالي، مرادفاً للعبارة "بعض اللاعبين يرون رأيك". أما السور "بعض" الموجود في المثال (50)، فإنه سيسند إليه

الحيز الأوسع والمجال الأكبر، حتى وإن كان موجوداً داخل مركب حرفي.

ونشير كذلك إلى أن جورج لايكوف يرفض، هو الآخر، أن تكون الوظيفة النحوية وسيطاً Paramétre فيما يتعلق بتحديد علاقات الحيز، ويقول بهذا الصدد: "من المفيد الإشارة إلى أن موقع الفاعل الذي يشغله أحد السورين (في الجملة) له طابع عرضي تماماً، يتعلق فقط بنمط المثال الذي وقع عليه الاختيار. إن الاختلاف في تأويل الأسوار، لا علاقة له بتاتاً بكون هذا السور يوجد داخل مركب فعلي، في حين أن السور الآخر يوجد خارجه"[17].

لقد بينا، خلال هذا الفصل، ورود العامل الأول من العوامل التي تقوم عليها فرضية جورجيت أيوب، لكن بشرط تعديل سلمية الأسوار التي اقترحتها، لأن تفاعل الأسوار فيما بينها مختلف عن التفاعل الذي نجده بين الأسوار والنفي.

وبينا كذلك، وهذا هو الأهم بالنسبة لبحثنا هذا، أن فرضية الترتيب في السطح، التي تبناها ودافع عنها جورج لايكوف، فرضية قاصرة وغير كافية، ولا تصف إلا جزءاً ضئيلاً ومحدوداً جداً من الظواهر اللغوية. ومعلوم أن هذه الفرضية هي المعتمدة في المنطق الرمزي والرياضي الحديث. فترتيب العوامل المنطقية في البنية السطحية للقضية المنطقية هو وحده الذي يحدد علاقات الحيز ومجالات التأثير.

ولقد حاولنا، في الفصول السابقة، أن نبرز كثيراً من وجوه الاختلاف بين اللغة الطبيعية والمنطق الرياضي، وخاصة عند دراستنا للروابط والاستلزام. وقد حاولنا في هذا الفصل، أن نؤكد فرضية الاختلاف والتباين الجذري بين اللغة والمنطق، انطلاقاً من دراسة الأسوار اللغوية وعلاقتها بالنفي. فإذا كنا نجد في المنطق رمزاً واحداً للسور الجزئي أو الوجودي (E)، فإن اللغات الطبيعية تتضمن عدداً كبيراً من الأسورا الكلية والجزئية. فاللغة العربية مثلاً تشتمل على أسوار عديدة نذكر منها: كل، جميع، كافة، قاطبة، بعض، أغلب، جل، العديد، كثير، قليل، ...إلخ.

الأمر الثاني يتمثل في أن فرضية الترتيب في السطح المعتمدة في مجال المنطق لا تصلح بتاتاً لوصف العوامل "المنطقية" أو المماثلة للعوامل المنطقية، الموجودة في اللغات الطبيعية، ولا تصلح كذلك لوصف ما يقوم بين هذه العوامل من تفاعل وتأثر وتأثير. فاللغات الطبيعية لها طبيعتها المتميزة ولها منطقها الخاص.

الهوامش

1. يستعمل اللغويون مصطلحات عديدة للإشارة إلى مجال التأثير منها: الحيز، الحقل، المجال، بالنسبة للعربية، وscope، champ، portée بالنسبة للغات الأخرى.

2. Lakoff. G (1971): " on generative semantics" in; steinberg and jakobovits (Eds): **Semantics** ،Cambridge Univ. Press.

3. Galmiche M (1975): **La sémantique générative** ،Larousse ،Paris ،P: 134-135.

4. لايكوف: "on generative semantics" ص: 241، وأيوب ص: 9.

5. يمكن الإشارة هنا إلى أزفالد ديكرو وكلود مولر وبيير أطال (P.Attal) وآخرين.

6. Fauconnier. G (1976): Etude de certains aspects logiques et grammaticaux de la quanification et de l'anaphore en francais et en anglais ،librairie champion،paris ،p: 75.

7. Gaatone. D (1971): Etude déscriptive du système de la négation en francais contemporain ،Droz ،Genève.

8. فوكونيي: المرجع السابق، وبيكر: Baker. C (1970): "Double Negatives" in Linguistics Inquiry

9. Muller. C (1977): "Analyses linguistiques des relations de champ entre quantificateurs et négation" ،langages ،N:48 ،P:69.

10. Ioup. G (1975): " some universals for quantifier scope" in: kimbal (1975) (trad. Fr dans étude de ling appliqué ،N: 19)>

11. المرجع السابق، ص :12

12. نفس المرجع

13. نفسه، ص :28

14. نفسه، ص:17

15. نفسه، ص: 11

16. كلود مولر، مرجع سابق، ص 68.

17. جورج لايكوف، (1971) "on generative semantics" ص: 241.

الخـاتمـة

لقد حاولنا بيان مختلف القضايا والإشكاليات المرتبطة بمسألة العلاقة القائمة بين اللغة والمنطق. واستعرضنا مواقف الباحثين والدارسين بهذا الخصوص، فمنهم من كان يبحث عن المنطق في اللغة مفترضاً أن هذا النسق المنطقي أو الرياضي هو منطق اللغة الطبيعية، ومنهم من كان على العكس من ذلك، يدافع عن فرضية منطق اللغة، وبعبارة أخرى فاللغات الطبيعية لها منطقها الخاص وهو ما يمكن أن ندعوه منطق اللغة.

لقد أجرينا مقارنات عديدة بين ظواهر لغوية وظواهر منطقية الروابط: الاستلزام، النفي والتسوير..) وقارنا بين خصائص اللغات الطبيعية وخصائص اللغات الاصطناعية الصورية ودعمنا الموقف الثاني الذي يتبنى فرضية منطق اللغة.

على العموم، فهذا الكتاب مجرد مدخل لعلاقة المنطق باللغة ستتلوه أعمال وبحوث تعمق البحث فيما أشير إليه باقتضاب، أو تعالج ظواهر جديدة لها صلة بالموضوع، وهو يشكل مع الكتابين السابقين (اللغة والحجاج) و (الخطاب والحجاج) ثلاثية يمكن عنونتها بـ (من المنطق إلى الحجاج). هذا ما كنا نهدف إليه، والله الموفق للصواب.

فهرس المصادر والمراجع

المراجع العربية

- بلانشي روبير: المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت
- الجرجاني الشريف: التعريفات
- الحفني عبد المنعم: المعجم الفلسفي، الدار الشرقية، القاهرة، 1990.
- الرماني أبو الحسن: معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- الزجاجي أبو القاسم: حروف المعاني، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
- زيدان محمود: المنطق الرمزي: نشأته وتطوره، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1979
- سالمون ويزلي: المنطق، ترجمة جلال موسى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1986.
- العزاوي أبو بكر: الكليات الاستعارية، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، العدد: 2، 1987، فاس .
- العزاوي أبو بكر: اللغة والحجاج، دار الرحاب الحديثة ، بيروت 2009
- العزاوي أبو بكر: الخطاب والحجاج، الأحمدية للنشر البيضاء 2007

- العزاوي أبو بكر: حوار حول الحجاج، الأحمدية للنشر- البيضاء 2010
- غيتما نوفا ألكسندرا: علم المنطق، دار التقدم، موسكو، 1989
- فاخوري عادل: المنطق الرياضي، دار العلم للملايين، بيروت، 1979
- المالقي أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- محمد محمد سالم: التعليل في القرآن الكريم، أولاد عثمان الطباعة، 1995
- المرادي الحسن بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983
- المناظرة (مجلة): العدد: 4، 1991، الرباط.
- ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1979.

المراجع الأجنبية:

- Abraham. W (1974): « some semantic properties of some conjuctions » in Corder, S.P et Roulet, E (Eds) : Some implications of linguistic theory for applied linguistics, Brussels, Didier, 1975.
- Anscombre. J. et Ducrot. O (1983): L'Argumentation dans la langue Mardaga ,Bruxelles
- Anscombre. J.C et Ducrot (1986): « Informativité et argumentativitté » in Meyer. M. (ed) : 1986, Bruxelles.
- Austin. J.L (1970): Quand dire, c'est faire. Seuil, Paris.
- Azzaoui . B (1990) : Quelques connecteurs pragmatiques en arabe littéraire : approche argumentative et polyphonique , thèse de doctorat (P.H.D), EHESS, Paris
- Azzaoui .B (1991) : « CR de l'ouvrage : l'implication dans les langues naturelles et les langages formels » in langues et littératures N9 , faculté des lettres Rabat
- Azzaoui .B : « logique , langage et argumentation : entretien avec J .B. Grize » (Sous presse)

- Azzaoui .B (2013) : Argumentation et énonciation , Top presse Rabat
- Baker. C (1984): « Double Nagatives » in linguistics Inquiry, N : 2.
- Bellenger. M (1984): L'argumentation, Les éditions E.S.F, Paris.
- Blanché. R (1967): Raison et discours, Vrin, Paris.
- Blanché : R (1968): Introduction à la logique contemporaine Armand. Colin, Paris.
- Borel. M.J (1978): Discours de la logique et logique du discours l'âge de l'homme, Lausanne.
- Borel. M.J (1979): 'L'idée de logique naturelle » in Revue de théologie et de philosophie, III, 1979.
- Borel. M.J., Grize, J.B, et Miéville. D (1983) : Essai de logique naturelle, Peter. Lang, Berne.
- Carel. M (2002): « Occupe-toi d'Amélie: emploi contrastif de Mais et illustration » C.L.F.N : 24
- Corblin.F (1987): « sur la notion de connexion » in Le français moderne, N : 3 / 4, Paris.
- Cormulier. B. de (1985): Effets de sens, minuit, Paris.

- Cormulier. B. de (1984): « Pour l'analyse minimalistes de certaines expressions de quantité » Journal of pragmatics, N : 8.
- Davidson. D et Harman. G (Eds) (1972) : Semantics of natural Languages, Dordrecht, 1972.
- Dubois. J et al (1973): Dictionnaire de linguistique, Larousse, paris.
- Ducrot. O (1972): Dire et ne pas dire, Hermann, Paris.
- Ducrot. O (1973): La preuve et le dire, Hermann, Paris/
- Ducrot. O (1979) « Article : Enonciation », in Suppliment de l'Encyclopedia Universalis.
- Ducrot. O (1980a): « Analyses pragmatiques » Communications N : 32, Paris.
- Ducrot. O (1980b): Les échelles argumentatives, Minuit, paris.
- Ducrot. O (1982): « Note sur l'argumentation et l'acte d'argumenter » in C.L.F, N :4, Genève.
- Ducrot. O (1983): « Opérateurs argumentatifs et visée argumentative », in C.L.F, N :5, Genève.
- Ducrot. C (1984): Le dire et le dit, Minuit, paris.

- Ducrot. O (1986): « Quand le langage ordinaire se donne comme langage scientifique » in P. Oullet (ed) : Les discours de savoir, canada.
- Ducrot. O (1987a): « Sémantique et Vérité » in Recherches linguistiques devincennes, N : 16. Paris.
- Ducrot. O (1987b): « Argumentation et topoï argumentatifs » Université de Helsinki, 1987.
- Ducrot. O (1988): « Topoï et formes topiques », in Bulletin d'études de linguistique française, N : 22, Tokyo.
- Ducrot. O (19): Logique, Structure et énonciation Minuit, Paris.
- Ducrot. O et al (1980) : Les mots du discours Minuit, Paris.
- Fauconnier. G (1980): Etude de certains aspects logiques et grammaticaux de la quantification et de l'anaphore en français et en anglais, Champion, Paris.
- Fauconnier. G (1984): Espaces mentaux, Minuit, Paris.
- Gardies. J. L (1995): « L'analyse entre raisonnement et calcul » in Tavaux de CDRS, N: 63, Neuchâtel.

- Goatone. D(1971) 138 : Etudes déscriptive du système de la négation en français contemporain, DROZ, Genève.
- Galmiche. M (1975) : la sémantique générative Larousse, Paris.
- Geach. P. T (1972): Logic Matters, Black Well, Oxford.
- Genette. G (1972): Figures III, Seuil, Paris.
- Gochet. P (1986): « Pragmatique formelle » in H. Parret (ed), Le langage en contexte.
- Grice. H. P (1975): « Logique et conversation » in Communications, N : 30, Paris.
- Grize. J. B (1976): « Matériaux pour une logique naturelle » Travaux, N : 29, Neuchâtel.
- Grize. J. B (1982): De la logique à l'argumentation, DROZ, Genève – Paris.
- Grize. J. B (1990): Logique et langage, Ophrus, Paris.
- Grize. J. B (1996): Logique naturelle et communications P.U.F, Paris.

- Harris. Z (1971): Structures mathématiques du langage Dunod, Paris.
- Horn. L (1972): On the semantics properties of logical operators in English, University of California, Los Angeles.
- Ioup. G (1975) : "Some universals for quantifier scope) in Kimbal (1957).
- Jakobson. R (1963): Essais de linguistique générale Minuit, Paris.
- Kerbrat – Orrechioni. C (1980) : L'énonciation. De la subjectivité dans le langage, Armand Colin, Paris.
- Lakoff. G (1971) : "on generative demantics' in steimberg and jak obovits (eds), Semantics, Cambridge Univer. Press.
- Lakoff. G (1972): Linguistique et logique naturelle, Klinsieck, Paris.
- Lewis. D (1972): « General semantics » in Davidson et Harman (eds), Dordrecht, 1972.
- Martin. R (1982): Pour une logique du Sens, P.U.F, Paris.

- Martin. R (1985): « Argumentation et sémantique des mondes possibles » in Revue internationale de philosophie, N : 155.
- Meyer. M (1986) : (ed): De la métaphysique à la rhétorique Editions de l'université de Bruxelles.
- Mieville. D et Berrendonner. A (eds) (1997) : Logique, discours et pensée, Peter lang, Allemagne.
- Moeschler. J (1985): Argumentation et conversation Hatier, Paris.
- Muller. C (1977) : "Alalyses linguistiques des relations de champ entre quantificateurs et négation" langages, N° 48.
- Moeschler. J (2002) : « Connecteur : encodage conceptuel et encodage procédural » in C.L.F, N : 24, Genève.
- Morris. C. W (1948): Foundations of theory of signs, Chicago, 1948.
- NØLKe. H (1983): Les adverbes paradigmatiques, Akademiek Forlag, Copenhague.

- Perelman. Ch (1970): Le champ de l'argumentation, Presses Universitaires de Bruxelles.
- Perelman. Ch (1977): L'empire rhétorique, Vrin, Paris.
- Perelman. Ch et Olbrecht – Tyteca (1976) : Traité de L'argumentation, (La nouvelle rhétorique) 3ème édition, Bruxelles.
- Perelman. Ch: « Article: Argumentation », in Encyclopédia Universalis.
- Recanati. F (1980): « Les niveaux de l'analyse pragmatique » Documents d'Urbino.
- Recanati. F (1981): Les énoncés performatifs, Minuit, Paris.
- Robrieux. J. J (1993): Eléments de rhétorique et d'argumentation, Dunod, Paris.
- Rossani. C (2002): « Les adverbes connecteurs : vers une identification de la classe et des sous-classes » C.L.F, n : 24. Genève.
- Roulet et al (1985): L'articulation du discours en français contemporain, Peter lang, Berne.

- Searle. J.R (1972): les actes de langage, essai de philosophie de langage, hermann. Paris.
- Searle. J.R (1982): Sens et expression, Minuit, paris.
- Simonet. R (1990): L'argumentation-stratégie et tactiques, Ed. d'Organisation, Paris.
- Simonin.J. (1984): « De la nécessité de distinguer énonciateur et locuteur dans une théorie énonciative », D.R.L.A.N, N : 30. Paris.
- Tarski ; A (1974): logique, Sémantique et métamathématique, 2 volumes, Paris.
- Terre. D (1998): Les dérives de l'argumentation scientifique, P.U.F, Paris.
- Tesnière. L (1959): Eléments de syntaxe structurale, Klincksieck, Paris.
- Toulmim. S (1958): The use of arguments, cambridge university press.
- Vignaux. G (1976): L'argumentation. Essai d'une logique discursive DROZ. Genève.
- Wunderlich. O (1972): « Pragmatique, situation d'énonciation et déixis », langages, n : 26, paris.

فهرس الموضوعات

مقدمة 5

الفصل الأول: من المنطق في اللغة إلى منطق اللغة 7

المنطق واللغة 9

اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية 24

المنطق الطبيعي ومنطق اللغة 30

الفصل الثاني: الروابط المنطقية والروابط اللغوية 39

مفهوم الرابط 41

الروابط المنطقية 42

الرابط المنطقي والرابط اللغوي 49

الفصل الثالث: الاستلزام المنطقي والاستلزام اللغوي 69

تعريف الاستلزام 71

الاستلزام المنطقي 72

مشروع مقارنة 77

أنماط الاستلزام اللغوي 92

الفصل الرابع: النفي والتسوير في اللغة العربية 99

فرضية الترتيب في السطح: جورج لايكوف 103

فرضية جورجيت أيوب 113

الخاتمة 131
فهرس المصادر والمراجع 133
فهرس الموضوعات 145

طوب بريس

العنوان: رقم 22، زنقة كلكوتة، أكدال، الرباط
الهاتف: 21 31 73 37 05 (212+) - الفاكس: 28 39 28 37 05 (212+)
الموقع الإلكتروني: www.toppress.ma
البريد الإلكتروني: toppress2@gmail.com

الدكتور أبو بكر العزاوي

لقد حاولنا بيان مختلف القضايا والإشكاليات المرتبطة بمسألة العلاقة القائمة بين اللغة والمنطق. واستعرضنا مواقف الباحثين والدارسين بهذا الخصوص، فمنهم من كان يبحث عن المنطق في اللغة مفترضاً أن هذا النسق المنطقي أو الرياضي هو منطق اللغة الطبيعية، ومنهم من كان على العكس من ذلك، يدافع عن فرضية منطق اللغة، وبعبارة أخرى فاللغات الطبيعية لها منطقها الخاص وهو ما يمكن أن ندعوه منطق اللغة.

لقد أجرينا مقارنات عديدة بين ظواهر لغوية وظواهر منطقية الروابط: الاستلزام، النفي والتسوير..) وقارنا بين خصائص اللغات الطبيعية وخصائص اللغات الاصطناعية الصورية ودعمنا الموقف الثاني الذي يتبنى فرضية منطق اللغة.

مكتبة الأدب المغربي